تطرف الحرف وأثره في بنية الكلمة

دراسة صرفية تحليلية

إعداد

الدكتور/ ضياء الدين فهمي محمد

المدرس بقسم اللغويات في كلية اللغة العربية جامعة الأزهر بالزقازيق

dyaafahmy٢٢@gmail.com

١٤٤٥هـ = ٢٠٢٤م.

الملخص

الحرف مُكوِّن رئيس من مُكوّنات المفردة اللغوية؛ فالمفردات تتكون من حروف، وحركات، وكثيرًا ما يعرض للحرف تغييرات عند تكوين الصيغ، والأبنية، وبخاصة حين يكون في الطَّرَف، أو قريبًا منه، مما يكون له أكبر الأثر في البناء الصرفي، لذا آثرت تقديم هذه الدراسة التي جعلتها بعنوان: «تَطَرُّف الحرف وأثره في بِنْية الكلمة دراسة صرفية تحليلية»، وحرصت فيها على تتبع هذه التغييرات، وبيان تأثيرها في البِنْية.

وتوصلت الدراسة في ختامها إلى نتائج، من أهمها: أن الحرف يضعف بسبب تطرُّفه، وهو الأمر الذي يشجع على تغييره، ومِن ثَم يؤثر في بنية الكلمة، ويقوى بتباعده عن الطرف فيصح، ويسلم من التغيير، يتضح هذا من إعلال الواو المتطرفة بقلبها ألفًا في: (أَحْوَى)، وياء في: (التَّسَامِي)، وتصحيحها في:(الجَوَلان)، و (عُنْفُوَان).

ومنها: أن أحرف العلة الواقعة طَرَفًا، وقريبًا منه كثيرا ما يعتريها التغيير، الذي ينشأ عنه التأثير في البنية، وأن نصيبها من ذلك يفوق كثيرا نصيب الحروف الصحيحة، ومنها: أن تخفيف الطرف، وما جاوره قصده الواضع على المستوى الصرفي، وتعددت طرق الوصول إليه، فتكون بالحذف، وبالقلب، وبهما معا، فمن الأول حذف عين مُضعّف الثلاثي، أو لامه عند إسناده إلى ضمير الرفع المتحرك، ومن الثاني قلب الواو ياء في (رَضِيَ)، ومن الأخير حذف الياء الأولى من «مُيّة»، وقلب الياء الثانية واوا عند النسب، فيصير إلى: أُمَوِيّ.

الكلمات المفتاحية: (أثر – التطرف – القرب – البعد – الحرف – البنية – الكلمة).

Summary

The letter is a major component of the linguistic word. and the structure is ،Vocabulary consists of letters and vowels which has the ، or starts from it،attractive when it is at the end I ،greatest impact on the morphological construction. Therefore chose to present this study that I made under the title: «The Extremity of the Letter and Its effect on the structure of the in which I was keen ،word: an analytical morphological study to track these changes and explain their effect on the structure.

The study reached its conclusion to the results، the most important of which are: that the subject is weakened due to its extremeness، which encourages its change، and thus affects the base of the structure، and is strengthened by its distance from the extreme، so it is correct، and is safe from change، and this is accomplished by the causation of the extreme waw with its inversion as an alpha in: (Ahwa)، and Ya' in: (Al-Tasami)، and its correction in: (Al-Julan)، and (Anfwan)

Among them: that vowels located at one end، and close to it، are often subject to change، which results in an effect on the structure، and that their share of this greatly exceeds the share of the correct letters، and among them: that the alleviation of the end، and what is adjacent to it، is intended by the one placed at the morphological level، and there are many ways to reach it. So، it is done by deletion، by inversion، and by both together. From the first، the ain is deleted for the double of the triple، or the lāmah when attributing it to the moving nominative pronoun، and from the second is the inversion of the waw yā' in (rādha)، and from the last is the deletion of the first yā' from "Umayyah،" and the second yā' is inverted as wawā when Lineage، so it becomes: Umayyad.

Keywords: (impact - extremism - proximity - distance - letter - structure - word)

مقدمة

الحمد لله الرحيم الرحمن، خلق الإنسان، علّمه البيان، والصلاة والسلام على أفصح ولد عدنان سيّدنا محمّدٍ، الذي امتن عليه ربُّنا، فقال: ﴿وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُۚ وَكَانَ فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا﴾(١).

أمّا بعد:

فعلم الصرف ميزان العربية؛ به تُضبط أبنية الكَلِم، ويَنْماز مَزيدها عن مُجَرَّدها، ويُوقَف على التام منها، والناقص، والعربيّ، والمُعَرّب، وبه يُعلم ما يتوارد عليها من أحوال بسبب اجتماع الساكنين، أو الإعلال، أولوَقْف، أو إدغام، وغير ذلك من مقاصد هذا العِلم البديع ممّا يُؤنِس الطّرْف، ويشحذ الفكر.

وإنّي- أيّها القارئ الكريم- أطَلْت النظر في أبواب هذا العِلم، ومسائله فوجدت أن الحرف المتطرف يعتريه كثير من التغييرات التي يكون لها تأثير واضح في بنية الكلمة، وأن هذا الأثر يتنوّع، فيكون بقلب حرف إلى آخر، وبإبدال حركة بحركة، ويكون بهما معًا تارة أخرى، ويتضح هذا بجلاء في بعض الأبواب الصرفية، ولا سيما أبواب كالتصغير، والنسب، والمقصور والممدود، والإعلال، ممّا دفعني إلى معالجة هذه الظاهرة في هذه الأبواب في بحثي هذا، الذي سمّيته: «**تطرف الحرف وأثره في بنية الكلمة دراسة صرفية تحليلية**».

والهدف منه بيان الآثار، والتغييرات، التي تطرأ على البناء الصرفي بسبب تَطرُّف بعض الحروف، أوقربها من الطَرف، ويتحقق هذا بالكشف عن أهم المواضع التي يكون لتَطرُّف الحرف فيها، وقربه من الطرَف تأثير في بنية الكلمة، مع رصد هذه الآثار، ودراستها، واتّبعت في هذا المنهج الوصفي التحليلي.

١) من الآية (١١٣) من سورة النساء.

ولم أقف – فيما اطلعت عليه- على دراسة تتصل بموضوعي سوى ما كتبته الأستاذة الدكتورة/ خديجة زيار الحمداني عن: «ياء النسب وأثرها في بنية الكلمة» ضمن مجموعة أبحاث بعنوان: «أبحاث صرفية»، نشرتها دار صفاء للنشر والتوزيع بعمان، سنة ١٤٣١هـ = ٢٠١٠م، وما دونه الأستاذ/ الجبوري حيدر حبيب حمزة في بحث بعنوان: «ضعف الطرف وأثره في البنية العربية دراسة صوتية صرفية الإعلال بالقلب نموذجا»، نشرة جامعة ذي قار – كلية الآداب- العراق سنة ٢٠١٥م.

وجاء البحث في مقدمة، وتمهيد، وأربعة مباحث، تقفوها خاتمة، مُردَفَة بثَبَت المصادر والمراجع، بيّنت في المقدمة أهمية الموضوع، وخطته، وعرّفت في التمهيد بمصطلحي: البِنْية، والتَّطرُّف، وجاء المبحث الأول بعنوان: «تطرف الحرف وأثره في بنية الكلمة في باب التصغير»، ويدور في أربع مسائل، المسألة الأولى: تصغير الخُماسِيّ المجرد، المسألة الثانية: وقوع الواوالمتطرفة بعد ياء التصغير، المسألة الثالثة: اجتماع الياءات آخر المصغر، المسألة الرابعة: تصغير ما آخره ألف التأنيث، والمبحث الثاني بعنوان: «تطرف الحرف وأثره في بنية الكلمة في باب النسب»، ويدور في ثلاث مسائل، أولاها: النسب إلى ما قبل آخره ياء مشددة مكسورة، وثانيها: النسب إلى ما آخره ياء مشددة، وثالثها: النسب إلى المنقوص والمقصور والممدود،

وأما المبحث الثالث فعنوانه: «تطرف الحرف وأثره في بنية الكلمة في باب المقصور والممدود «ويدور في مسألتين:أولاهما: «تثنية المقصور والممدود»، وأخراهما: «جمع المقصور والممدود جمعا سالما»، والمبحث الرابع بعنوان: «تطرف الحرف وأثره في بنية الكلمة في باب الإعلال»، ويقع في مطلبين، أولهما: «الإعلال بالقلب»، ويدور في خمس مسائل: الأولى: قلب الواو ياء بعد الكسر والياء واوا بعد الضم، والثانية: قلب الواو المتطرفة والقريبة من الطرف ياء، والثالثة: قلب الواو والياء ألفًا، والرابعة: قلب الواو والياء طرفا وقريبا منه همزة، والمسألة الخامسة: قلب الهمزة العارضة في «فَعَائِل» وشبهه ياء أو واوا، والمطلب الآخر: «الإعلال بالحذف»، ويدور في مسألتين، أولاهما:

حذف الحرف المتطرف والقريب منه قياسا، وأخراهما: حذف الحرف المتطرف سماعًا.

ورتّبت مسائل البحث وفق ترتيب أبواب شرح الشافية للرضي ت/ ٦٨٦هـ؛ لحسن تبويبه ودقة ترتيبه، واستيعابه لمسائل هذا العلم، وذيّلته بخاتمة متضمنة أهم نتائج البحث، فثَبَت لأهم المصادر والمراجع.

والله أسأل أن ينفعني بهذا العمل، وأن يجعله ذخرًا لطلاب العربية ومحبيها؛ إنه أفضل مأمول، وأكرم مسئول، والحمد لله رب العالمين.

تمهيد

البِنْيَة والتَّطرُّف

أولًا: حقيقة البِنْية:

البِنْية في اللغة: مصدر بَنَى، يَبْنِي، وَمعناه: بِنَاءُ الشَّيْءِ بِضَمِّ بَعْضِهِ إِلَى بَعْضٍ، تَقُولُ بَنَيْتُ الْبِنَاءَ أَبْنِيهِ، بَنْيًا، وبِناءً، وبِنْية، والبِنَاء: المَبْنِيّ، والجمع: أَبْنِية، والبِنْية، بالكسر، والضم، ما بنيته، جعلوها بالكسر في المحسوسات، وبالضم في المعاني، والجمع: بِنىً، وبُنىً، بالكسر، والضم، وَتُسَمَّى الكعبة الْبَنِيَّةَ لشرفها؛ إذ هي أشرف مَبْنى[1].

واصطلاحًا: هيئة الكلمة التي وضعت عليها، والتي يمكن أن يشاركها فيها غيرها، وهذه الهيئة هو ما تشترك فيه الكلمات من حيث حروفها المرتبة ترتيبًا معينًا، وعدد هذه الحروف، وما فيها من حركات وسكنات، وأصول، وزوائد.

فـ«رَجُل» على هيئة يشاركه فيها: عَضُد، و شَرُفَ، وغيرهما، وهذه الهيئة أنه يتكون من ثلاثة أحرف أولها مفتوح، وثانيها مضموم، أما الحرف الأخير فلا تعتبر حركته وسكونه في البِنْية؛ لأنه محلّ لحركة الإعراب وسكونه، وحركة البناء وسكونه، فـ (رَجُلٌ)، و(رَجُلًا)، و(رَجُلٍ) كلها على بناء واحد هو (فَعُل)، وتُسمّى هذه الهيئة بِنْيَةً، وبِنَاءً، ووَزنًا، وصِيغةً[2].

ثانيًا: حقيقة التطرف

---

١) ينظر: مقاييس اللغة لابن فارس، تحقيق أ/ عبدالسلام محمد هارون، مادة: «ب ن ي»، ط/ دار الفكر، سنة ١٣٩٩هـ= ١٩٧٩م، والقاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مادة: «ب ن ي» ط: مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان – الثانية سنة ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م..

٢) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب للرضي تحقيق الشيخ/ محمد محيي الدين عبدالحميد، وآخرين ١/ ٢، ط/ دارالكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢هـ= ١٩٨٢م.، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه للدكتورة/ خد يجة الحديثي ص١٧، منشورات مكتبة النهضة، بغداد.

التّطَرُّف في اللغة: مصدر تَطرَّف، والطَّاء، وَالرَّاءُ، وَالْفَاءُ أَصْلَانِ في لغة العرب: يستعمل أحدهما للدلالة عَلَى حَدِّ الشَّيْءِ وَحَرْفِهِ، وَالثَّانِي يَدُل عَلَى حَرَكَةٍ فِي بَعْضِ الْأَعْضَاءِ، فالأصل الأول: هو الطَرَف، ويقال لطَرَف الشَّيْءِ، وَالثَّوْبِ، وَالْحَائِطِ، والطَّرَفُ: النَّاحَيةُ، وطَرَفُ كُلِّ شَيءٍ: مُنْتَهاهُ، وتَطَرَّفَ الشيءُ: صَارَ طَرَفًا، والطَرَف: مصدر قولك: طرِفت الناقة، بالكسر، إذا تطرّفت أي: رعت أطراف المرعى، ولم تختلط بالنوق، وَأَمَّا الْأَصْلُ الْآخَرُ فَالطَّرْفُ، وَهُوَ تَحْرِيكُ الْجُفُونِ فِي النَّظَرِ، ثُمَّ سُمّيت الْعَيْنَ طَرْفًا مَجَازًا[1].

والتطرف في اصطلاح الصرفيين وثيق الصلة بمعناه اللغوي؛ إذ المراد به عندهم: وقوع الحرف في آخر الكلمة،

وهو **قسمان**:

الأول: التطرف الحقيقي «اللفظي»: وهو ألّا يجيء بعد الحرف الذي تنتهي به الكلمة شيء، فلا يقع بعده حرف آخر، مثل الهمزة في: (كِسَاء) [2].

والآخر: التطرف الحُكْمي «التقديري»: وهو أن يقع بعد الحرف الذي تنتهي به الكلمة شيء من الحروف الزائدة غير اللازمة، كالتاء التي تزاد في آخر الاسم للدلالة على تأنيثه، وتمييزه عن المذكر، مثل: «بَنّاءة»؛ فالهمزة فيه أصلها الياء، وقلبت همزة لتَطرّفها حُكْما بعد الألف الزائدة، ؛ إذ التاء فيه زائدة للتأنيث، ولم تُبْن الكلمة عليها،

١) ينظر: مقاييس اللغة، مادة: «ط ر ف»، والمحكم والمحيط الأعظم لابن سيده المرسي، تحقيق أ/ عبد الحميد هنداوي، مادة: «ط رف» ط: دار الكتب العلمية – بيروت – الأولى، ١٤٢١ هـ = ٢٠٠٠ م.

٢) ينظر: شرح تصريف ابن مالك لابن إياز، تحقيق د. محمد السيد متولي البغدادي ص ١٣٧، ١٣٨، ط/ مطبعة الأمانة، الأولى، سنة ١٤٠٧هـ= ١٩٨٧م، والمنهج الصرفي في الإبدال والإعلال والتعويض والتقاء الساكنين والإدغام تأليف الدكتور/ إبراهيم عبدالرازق البسيوني ص ٢١، ط/ مؤسسة الرسالة.

وكذلك الألف والنون المزيدتان للتثنية في نحو: بَنّاءَانِ، وغير ذلك، فإن بُنيت الكلمة على شيء من هذه الأحرف الزائدة لزمها، وأخرج ما قبله عن التطرف، مثل:(سِقَايَة)، و (شَقَاوَة)، فالتاء فيهما لازمة؛ إذ مَبناهما على التأنيث أول الأمر، فلم يستعمل لهما مذكر، ولذا لم تقلب الياء، والواو فيهما همزة، كما قلبت في بِنَاء، و سَمَاء[1]، وكذلك(ثِنَايَانِ)[2]، الألف والنون فيه زائدان بُنيت الكلمة عليهما من أول الأمر، فهما ملازمان لها، وليسا عارضين للتثنية؛ إذ ليس لها مفرد، ولذا صحّت فيه الياء[3].

وربّما وقع بعد الحرف الأخير شيء من الحروف اللازمة، فلا يخرج به عن التطرف، مثل التاء في: عُرَيْقِية، تصغير عَرْقُوة[4]، والأصل: عُرَيْقِوة، تطرفت الواو تطرّفًا حُكميًا بعد كسرة، فقلبت ياء[5].

---

١) ينظر: لسان العرب لابن منظور، مادة: «ش ق و»، ط/ دار صادر- بيروت، الثالثة، ١٤١٤هـ = ١٩٩٤م، والمساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل تحقيق د/ محمد كامل بركات ١/ ٦١، ٦٢، ط/ دار الفكر دمشق، الأولى ١٤٠٥هـ.

٢) الثنايان: بالكسر مثنى لا مفرد له، يقال: عقلت البعير بثنايين، وهو حبل واحد يشد بأحد طرفيه يد البعير وبالطرف الآخر اليد الأخرى، كأن الثنايين كالواحد وإن جاء بلفظ اثنين، ينظر: لسان العرب مادة: «ث ن ي».

٣) ينظر: الكتاب لسيبويه، تحقيق أ/ عبدالسلام محمد هارون ٣/ ٣٩٢، ٤/ ٣٨٧، ط/ دار الجيل، بيروت، الأولى، وشرح الشافية للرضي ٣/ ٦٠، ١٦٨، ونزهة الطرف في علم الصرف للميداني شرح ودراسة د/ يسرية محمد إبراهيم ٢/ ٢٥٧، ط/ الأولى، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه حاشية الصبان ٤/ ٢٨٥، ط/ دار إحياء الكتب العربية، والمنهج الصرفي في الإبدال والإعلال ص ٢٢

٤) العرقوة- بفتح العين وسكون الراء-: أحد الخشبتين المعترضتين على فم الدلو، ودليل لزوم التاء فيه أنه يلزم جعلها زائدة غيرلازمة أن تكون في تقدير الانفصال، فيكون آخر الاسم المعرب واو قبلها ضمة وهو مما لا نظير له ينظر: القاموس المحيط مادة: «ع ر ق»، وحاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٤/ ٣٠٢.

٥) ينظر: شرح الأشموني ٤/ ٣٠٢، والمنهج الصرفي في الإبدال والإعلال ص٥٢.

المبحث الأول

تطرف الحرف وأثره في بنية الكلمة في باب التصغير

ويتضمن أربع مسائل:

- **المسألة الأولى: تصغير الخماسي المجرد.**
- **المسألة الثانية: وقوع الواو المتطرفة بعد ياء التصغير.**
- **المسألة الثالثة: اجتماع الياءات آخر المُصغّر.**
- **المسألة الرابعة: تصغير ما آخره ألف التأنيث.**

المبحث الأول

تطرف الحرف وأثره في بنية الكلمة في باب التصغير

المسألة الأولى

تصغير الخُماسيّ المجرد

يجب حذف آخر الخُماسيّ المجرد عند تصغيره، بشرط ألّا يكون الحرف الذي قبل آخره مُشابِهًا لأحد حروف الزيادة[1]، ووجب حذفه توصلًا إلى بناء «فُعَيْعِل»؛ لأن بقاءه يخلّ ببنية التصغير، تقول في تصغير: (سَفَرْجَل)- اسم نبت - «سُفَيْرِج»، بوزن: فُعَيْعِل، ويجوز التعويض عن المحذوف بزيادة ياء قبل الآخر، فيقال: سُفَيْرِيج، بوزن: فُعَيْعِيل؛ وإنّما خُصّ الحرف الأخير بالحذف؛ لأن الكلمة ثقيلة بكونها خماسيّة الأصول، فإذا زيد عليها ياء التصغير ازدادت ثقلًا على ثقل، ولا يجوز حذف الياء؛ لأنها علامة التصغير، فعَدَلوا إلى حذف ما به صارت الكلمة مؤدية إلى الثقل بزيادة ياء التصغير عليها، وهو الحرف الخامس[2].

---

١) حروف الزيادة عشرة، يجمعها قولهم: سألتمونيها، وأمان وتسليم، وغيرهما؛ وسميت بذلك مع أنها قد تكون أصولاً؛ لأن الزيادة لغير التضعيف، والإلحاق لا تكون إلّا منها ينظر: الممتع في التصريف لابن عصفور تحقيق د. فخر الدين قباوة ١ / ٢٠١، ط/ دار الآفاق الجديدة، بيروت، الرابعة سنة ١٣٩٩هـ= ١٩٧٩م، وشرح شافية ابن الحاجب لركن الدين الاستراباذي تحقيق د. عبدالمقصود محمد عبدالمقصود ٢/ ٥٧٥، ط/ مكتبة الثقافة الدينية، الأولي ١٤٢٥ هـ= ٢٠٠٤م.

٢) ينظر: الكتاب ٣/ ٤٤٨، والمنصف شرح تصريف المازني لابن جني تحقيق أ/ محمد عطا ص ٦٢ ط/ دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٤١٩هـ = ١٩٩٩م، وشرح الشافية للرضي (١/ ٢٠٢ـ ٢٠٤)، وشرح الألفية لابن مالك، تأليف الحسن بن أم قاسم المرادي تحقيق، د. فخر الدين قباوة (٢/ ٣٣٣) ط/ مكتبة دار المعارف، بيروت ـ الأولى سنة ١٤٣٨ هـ = ٢٠٠٧م، هذا ونقل الصرفيون في تصغير الخماسي الأصول وجهين آخرين، يقول الرضي: «... وسمع الأخفش

أمّا إذا كان ما قبل آخر الخماسي مُشابهًا لأحد حروف الزيادة في لفظه، أو مَخرجه جاز حذفه عند التصغير، أو حذف الخامس؛ لأنهم يعطون القريب من الطَّرَف حكم الطَّرَف، فمثال ما قبل آخره شبيهٌ بالزائد لفظًا: (خَدَرْنَق)[1]؛ إذ قبل آخره النون، وهي من حروف الزيادة، ومثال ما قبل آخره مشبه للزائد مخرجًا: (فَرَزْدَق)؛ فقبل الآخر الدال، وهي من مخرج التاء، التي هي من حروف الزيادة، وبناء على ذلك يجوز أن يقال في تصغير: خَدَرنق: خُدَيْرِن، وخُدَيْرِق، وفي تصغير فَرَزدق: فُرَيْزِد، وفُرَيْزِق.

فإذا لم يكن شبيه الزائد قبل آخر الخماسي، بأن كان بعيدًا عن الطرف فإنه لا يحذف عند التصغير، ويتعين حذف الحرف الأخير، مثل: «جَحْمَرِش»[2]، فتصغيره: «جُحَيْمِر»، بحذف خامسه، لا: جُحَيْرِش، بحذف الزائد؛ لبعده عن الطَرف[3].

سُفَيْرِجَل - يعني بإثبات الحروف الخمسة؛ كراهة لحذف حرف أصلي، وبإ بقاء فتحة الجيم كما كانت، وحكى سيبويه عن بعض النحاة في التصغير والتكسير سُفَيْرِجَلٌ وسَفَارِجَلُ - بفتح الجيم فيهما - فقال الخليل: لو كنت محقّراً للخماسي بلا حذف شئ منه لسكنت الحرف الذي قبل الأخير فقلت سُفَيْرِجْلٌ قياساً على ما ثبت في كلامهم، وهو نحو: دُنَيْنِير؛لأن الياء ساكنة » شرح الشافية ١/ ٢٠٥.

١) الخدرنق: ذكر العناكب، ينظر: لسان العرب مادة، «خ د ر ن ق».

٢) جحمرش: المرأة العجوز المسنة، ينظر: لسان العرب، مادة:: «ج ح م ر ش».

٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي تحقيق أ/ أحمد حسن مهدلي ٤/ ١٦٧، ١٩١، ١٩٢، ط/ الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت سنة ٢٠٠٨م، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي ١/ ٢٠٥، والتبيان في تصريف الأسماء تأليف أ/ أحمد حسن كحيل ص ٢١٣، ط/ الخامسة سنة ١٣٩٣هـ = ١٩٧٣م، هذا وما قيل في تصغير الخماسي المجرد يقال في تكسيره، فيُكَسَّر نحو سفرجل على: سَفارِج وسَفاريج، ويجمع فرزدق على: فَرازد، وفرازيق، ويكسر جحمرش على: جَحامر، وتكسير الخماسي قليل مستكره كتصغيره؛ لأنهما يؤديان إلى حذف الخامس الأصلي من الكلمة. ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٥/ ٣٩، ١١٨، ط/ مكتبة المتنبي، القاهرة، وشرح الشافية للرضي٢/ ١٩٢، ١٩٣، وشذا العرف في فن الصرف للشيخ/ أحمد الحملاوي، تحقيق أ.د/ حسني عبدالجليل يوسف ص ١٤٤، ط/ مكتبة الآداب.

وتأسيسا على ما تقدم أقول: تَطرُف الحرف الأخير في الخماسيّ جعله عرضةً للحذف عند التصغير، مع جواز التعويض عنه بياء قبل الآخر، فأثّر هذا في بنية الخماسيّ، بحذف بعض أصوله مع التعويض، ودون تعويض، ويكون هذا الحذف واجبا إذا لم يكن ما قبل الآخر شبيها بالزائد، فإن كان شبيها به جاز حذف الخامس لكونه طرفًا؛والأطراف محل التغيير، وجاز حذف شبيه الزائد؛ لقربه من الطرف، والمجاوِر يُعطَى حكم مجاوره.

المسألة الثانية

وقوع الواوالمتطرفة بعد ياء التصغير

إذا وقع بعد ياء التصغير واوٌ غير مُستحِقة للحذف[1] فلا تخلو من أن تكون طَرَفًا، أوْ لا، فإن كانت طَرَفًا وجب قلبها ياءً، وإدغامها في ياء التصغير، مثل: (دَلْو)، فتصغيرها: «دُلَيّ»، والأصل: دُلَيْو، اجتمعت الواو، والياء في كلمة، واتصلتا، والسابق منهما متأصل في الذات والسكون، فوجب قلب الواو ياء، وإدغامها في الياء، والألف في ذلك كالواو، فتصغير فَتًى: فُتَيّ[2].

فإن وقعت الواو بعد ياء التصغير، ولم تكن طَرَفًا، بل كانت قريبة منه، وكانت ساكنة في المُكبَّر وجب أيضا قلبها ياء لضعفها بالسكون، مثل: عَجُوز، فتصغيرها: عُجَيِّز، فإن كانت متحركة جاز فيها القلب والإدغام، وجاز تصحيحها، يقال في تصغير أَسْوَد، وجَدْوَل: أُسَيِّد، وجُدَيِّل، بالقلب- وهو الأكثر – وأُسَيْوِد وجُدَيْوِل – بالتصحيح- وهو قليل؛ وجاز الوجهان والحال هذه: أما الإعلال فلأنه الأصل؛ وأما التصحيح فلأنّ الواو

---

١) يجب حذف أحرف العلة – ومنها الواو- بعد ياء التصغير إذا كان بعد الياء حرفان يقعان موقع العين واللام من «فُعَيْعِل»، مثل: «تُقُوتِل» عَلَماً، يقال في تصغيره: تُقَيْتِل، بحذف الواو، ومثل: مقاتل: فتصغيره: مُقَيْتِل ينظر: شرح شافية ابن الحاجب للرضي ١/ ٢٢٧.

٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/ ٢٠٨، وشرح الشافية للرضي ١/ ٢٢٧، ٢٢٩.

قويت بالحركة، ولأنها ليست في الآخر الذي هو محل التغيير، ولأن ياء التصغير عارضة غير لازمة[1].

وجملة القول: أنّ الحرف يضعف بالتطرف، والسكون، ممايجعله عرضة للتغيير والتأثير في بنية الكلمة أكثر من غيره؛ فالواو الواقعة بعد ياء التصغير، يجب قلبها ياءً، وإدغامها في ياء التصغير إذا كانت طرفا؛ لأن الطرف محل التغيير، فإذا لم تكن طرفا بأن كانت قريبة منه اشترط لوجوب ذلك سكونُها، فإن تحركت كان قلبها ياء وإدغامها في الياء جائزا .

المسألة الثالثة

اجتماع الياءات آخر المُصَغَّر

يحدث في بعض الكلمات عند التصغير تغييرات تؤدي إلى اجتماع ثلاث ياءات في آخر الاسم، يكون أولاها ياء التصغير، فإذا حدث هذا وجب حذف الياء الأخيرة نَسيًا، مثل قولهم: في تصغير (عَطاء): عُطَيّ، وأصلها: عُطَيِّو، بتشديد الياء، قلبت الألف التي في المُكَبَّر ياءً لوقوعها بعد ياء التصغير، ثمّ أدغم فيها ياء التصغير، فعادت الهمزة التي في «عطاء» إلى أصلها الواو لزوال موجب قلبها همزة، وهو تطرفها إثر ألف زائدة، ثم قلبت ياءً لتطرفها بعد كسرة، فصارت: عُطَيِّي، فاجتمع ثلاث ياءات، الأولى ياء التصغير، والثانية الياء المبدلة من الألف، والثالثة المبدلة من الواو، فحذفت الياء الثالثة؛ لثقل توالي الياءات، فصارت إلى: عُطَيّ، واختصت الثالثة بالحذف لتطرفها حقيقة، والطرف يكثر فيه التغيير، و تصغير «سَماء» كتصغير «عطاء» غير أنه يزاد في آخره تاء التأنيث؛ لأنه

١) ينظر: التكملة لأبي علي الفارسي تحقيق د. حسن شاذلي فرهود ص ١٩٨، نشر عمادة شئون المكتبات – الرياض – السعودية، وشرح الشافية للرضي ١/ ٢٢٦ –٢٣٠، والتبيان في تصريف الأسماء ص٢٢٤.

يصير بعد حذف الياء الثالثة اسمًا ثلاثيًا مؤنثًا دون علامة، فتلحقه التاء عند التصغير، فيصير سُمَيّة [1].

ومن ذلك (مُعَاوِيَةُ)، فعند تصغيره، تحذف ألفُه؛ لأنّه على خمسة أحرف، وفيه زيادتان: الميم، والألف، والميم مزيدة لمعنًى، والألفُ مزيدة لغيرِ معنى، فحُذفت الألف، ووقعت ياءُ التصغير ثالثةً، فتجتمع مع الواو التي هي عين الكلمة، فمن قال: (أُسَيْوِدُ)، في تصغير (أَسْوَد) ولم يقلب، قال: (مُعَيْوِيَةُ) من غير قلب، ولا حذفِ شيء؛ لأنّه لم تجتمع ثلاث ياءات، ومن قال «أُسَيِّد»، قال: «مُعَيَّة»؛ لأنّه لمّا قُلبت الواو ياءً لاجتماعها مع ياء التصغير، وكانت الياءُ التي هي لامٌ بعدها؛ اجتمع ثلاثُ ياءات، وذلك مكروه، مستثقل، فحُذفت اللام؛ لتطرفها حُكْمـًا، وبقي «مُعَيَّةُ» على زنة «مُفَيْعَة»[2].

وصفوة القول: اجتماع الياءات آخر المصغر موجب حذف إحداها، وهي الأخيرة؛ لأنها طرف، وهو محل التغيير، ويترتب على هذا صيرورة الكلمة الرباعية ثلاثية، عند التصغير ويلزم حينئذٍ إلحاق تاء التأنيث بها إذا كانت مؤنثًا معنويًا، فيكون وقوع الياء بعد ياءين آخر المُصغَّر مؤثراً في بنيته، بحذف لامه، وزيادة ما يحتاج إليه.

المسألة الرابعة

تصغير ما آخره ألف التأنيث

ألف التأنيث: إما أن تكون مقصورة، مثل:(حُبْلَى)، أو ممدودة، مثل: (صَحْرَاء)، فعند تصغير ما آخره ألف التأنيث المقصورة ينظر في ألفه، فإنْ كانت رابعةً بقيت عند

---

١) ينظر: المنصف ص ٥٠٩، و شرح المفصل ٥/ ١٢٥، وشذا العرف ص ١٥٩، والتبيان في تصريف الأسماء ص٢٢٥.

٢) ينظر: الكتاب ٣ / ٤٧٠، ٤٧١، وشرح السيرافي للكتاب ٤/ ٢٠٨، ٢٠٩، وشرح المفصل ٥/ ١٢٥، ١٢٦، وشرح الشافية للرضي ١/ ٢٣١، ٢٣٥، وتاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي، ط/ المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت، ١٤٢٢هـ=٢٠٠١م، مادة: «ع وي».

التصغير، ووجب فتح ما بعد ياء التصغير؛ محافظةً عليها؛ لأنه إنْ كُسِر – كما هي الحال عند تصغير الرباعي – أدّى إلى قلب الألف ياء للكسرة، وهو غير جائز؛ لأن الألف علامة التأنيث، والعلامة لا تُغيّر ما أمكن، فتصغير «حُبْلَى» على هذا: حُبَيْلَى.

وإذا كانت خامسةً حذفت إنْ لم تُسبق بمَدّةٍ ثالثة، مثل: قَرْقَرى – اسم موضع– فتصغيره: قُرَيْقِر، بحذف الألف؛ لزيادتها، وتَطرُّفها، ولأنّ بقاءها يخِلّ ببنية التصغير، فإن سُبقت الألف بمَدّةٍ ثالثة جاز حذفها، أوحذف حرف المدّ، يقال في تصغير حُبَارَى – اسم طائر– حُبَيْرَى، وحُبَيِّر، وإنّما جاز حذف المدّة، أو الألف؛ لتساويهما في الإخلال ببنية التصغير، وأيّتهما حذفت حصلت البنية؛ لأنه إذا حذفت المدّة لم تكن ألف التأنيث خامسة، فيقال حُبَيْرَى، مثل: حُبَيْلَى، وإنْ حذفت ألف التأنيث قلت: حُبَيِّر، مثل حُمَيِّر، مُصغَّر «حِمار»؛ وتساوى الألفان في جواز الحذف أيضا بأنه إنْ رجح بقاء الثانية؛ لكونها في الأصل علامة التأنيث فلا تحذف ـ ترجحت الأولى بالتوسط وعدم التطرف، وبناءً عليه جاز: حُبَيْرَى، وحُبَيِّر، في تصغير حبارى[1].

فإذا كانت الألف المقصورة سادسةً، أو سابعةً حُذفت؛ لأن بقاءها يخل ببنية المُصغَّر، فتصغير(لُغَيْزَى)[2]: لُغَيْغِيز؛ وإنما حذفت الألف دون إحدى الغينين؛ لأن إحداهما وإن كانت زائدة، فقد تحصّنت من الحذف بالبعد من الطرف، وكون زيادتها بتضعيف حرف أصليّ، والألف خِلوٌ منهما [3].

أما إذا كان الاسم المراد تصغيره مختومًا بألف التأنيث الممدودة فلا يخلو من أن تكون الألف فيه رابعةً، أو خامسةً، فأكثر، فإنْ كانت رابعةً عوملت معاملة الألف المقصورة، فتبقى، ويُفتح ما بعد الياء، للحفاظ عليها فيقال في تصغير حَمْراء: حُمَيْرَاء.

---

١) ينظر: الكتاب ٣/ ٤٤٠، والتكملة ص ٢٠٠، وشرح الشافية للرضي ١/ ٢٤٤، ٢٤٦، وشذا العرف ص ١٥٦ والتبيان في تصريف الأسماء ص ٢١٧، ٢١٨.

٢) لغيزى– بضم الأول وتشديد الثاني مفتوحًا: اللغز، بزنة قُفل ـ وهو الكلام الذي لا يتضح معناه بادئ الأمر ينظر: لسان العرب، مادة:: «ل غ ز».

٣) ينظر: شرح الشافية للرضي ١/ ٢٤٥، ٢٤٦، وشذا العرف ص١٥٦.

وإذا كانت خامسةً فأكثر بقيت أيضًا، إلّا أنه يُكسَر ما بعد ياء التصغير، دون اعتداد بالألف؛ يقال في تصغير خُنْفُسَاء: خُنَيْفِساء، وجاز الكسر هنا؛ إذ ليس ثَمّ ما يمنع منه؛ إذ الألف في تقدير الانفصال، فهي بمنزلة كلمة مستقلة، فيقدّر وقوع التصغير على ما قبلها دون تأثير لها(١).

واشترط إمام النحاة سيبويه ت/ ١٨٠هـ لعدم الاعتداد بالألف الممدودة حينئذٍ ألّا يسبقها مدّة ثالثة زائدة، فإنْ سُبقت بها اعتد بالألف، وجعلها كجزء الكلمة، فحذف المدّة، وفتح ما بعد ياء التصغير، فتصغير جَلُولاء(٢) عنده: جُلَيْلَاء، مُخفَّف الياء.

يقول سيبويه: «وإذا حقَّرت بَرُوكاء(٣)، أو جَلُولاء قلت: بُرَيْكَاء، وجُلَيْلَاء؛ لأنّك لاتحذف هذه الزوائد، لأنَّها بمنزلة الهاء، وهي زائدة من نفس الحرف، كألف التأنيث، فلمَّا لم يجدوا سبيلًا إلى حذفها لأنَّها كالهاء في أن لاتحذف خامسةً، وكانت من نفس الحرف، صارت بمنزلة كاف مُبارَكٍ، وراء عُذَافِر(٤)، وصارت الواو كالألف التي تكون

١) ينظر: التكملة ص ٢٠١، وهمع الهوامع للسيوطي تحقيق أ/ أحمد شمس الدين ٣/ ٣٤٥، ط/ دار الكتب العلمية – بيروت، الأولى سنة ١٤١٨هـ= ١٩٩٨م، والتبيان في تصريف الأسماء ص ٢٠٩، ٢١٦، وإنما فرّقوا في التصغير بين ألفي التأنيث خامستين، فحذفوا المقصورة، وأبقوا الممدودة دون تغيير لبنية المصغر؛ لأنهم اعتدوا بالألف المقصورة، فجعلوها كجزء الكلمة لضعفها بكونها على حرف واحد ساكن فهي خفية ميتة لا يصح أن تقدر ككلمة مستقلة، بل هي مثل بعض الحروف المزيدة في البنية، كواو عَمُود، وبقاؤها حيئذٍ يخل ببنية التصغير، فحذفت، بينما لم يعتدوا بالممدودة لقوتها بكونها علي حرفين، فجعلوها في تقدير الانفصال فهي ككلمة مستقلة، وبمنزلة اسم ضُمّ إلى اسم، كبَعْلَبَكّ، ومن ثَم تمّت بنية التصغير دونها، ولم تخل بها فبقيت، ينظر: شرح الشافية للرضي ١/ ٢٤٧، ٢٤٨

٢) جلولاء: مدينة مشهورة بتونس ينظر: معجم البلدان لياقوت الحموي ٢/ ١٥٦، ط/ دار صاد، بيروت، الثانية سنة ١٩٩٥م.

٣) بروكاء – بفتح فضم– وبراكاء – بفتح الأول وضمه: الثبات في الحرب والجد، لسان العرب، مادة: «ب ر ك».

٤) جمل عذافر: صلب شديد، والعذافر: الأسد، لسان العرب مادة: «ع ذ ف ر».

في موضع الواو، والياء التي تكون في موضع الواو، إذا كنَّ سواكن، بمنزلة ألف عُذافِر ومُبارَكٍ؛ لأنَّ الهمزة تثبت مع الاسم، وليست كهاء التأنيث»[1].

وخالف أبوالعباس المبرّد ت/ ٢٨٥هـ سيبويهِ، فلم يشترط ما اشترطه، فتصغير «جَلُولاء» عنده: جُلَيِّلاء، مُثقَّل الياء، يقول: «وَاعْلَم أَن سِيبَوَيْه يَقُول فِي تحقير بَرُوكاء، وبَرَاكاء، وخُراسان: بُرَيْكاء وخُرَيْسان، فيحذف ألف خُرَاسَان الأولى وواو بروكاء، كَمَا يحذف ألف مبارك، وَلَيْسَ هَذَا بصواب، وَلَا قِيَاس إِنَّمَا الْقيَاس أَلا يحذف شَيْئا لِأَنَّك لست تجْعَل ألفى التَّأْنِيث، وَلَا الْألف والنُّون بِمَنْزِلَة مَا هُوَ فِي الِاسْم »[2].

والراجح ما ذهب إليه سيبويه هنا لقوة حجته؛ فألف التأنيث الممدودة لها شبه بتاء التأنيث، وبألفه المقصورة فهي تشبه تاءالتأنيث في تحرك كل منهما، ودلالته على التأنيث، وتشبه الألف المقصورة في أن كلتيهما مبنية مع الاسم فهما معه بمنزلة أحد أصوله، فاعتبر شبهها بالتاء في ثبوتها، وعدم حذفها إذا وقعت خامسة غير مسبوقة بالمد، فإن سبقت به اعتبر شبهها بالألف المقصورة، فحذف المد الزائد قبلها، في نحو: جُلَيْلَاء، كما يحذف في: حُبَيْرَى، مُصغَّر حُبَارَى[3].

---

١) الكتاب ٣/ ٤٤٠، ٤٤١.

٢) المقتضب لأبي العباس المبرد تحقيق أ/ محمد عبدالخالق عضيمة ٢/ ٢٦٠، ٢٦١، ط/ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ـ القاهرة ١٤١٥هـ=.١٩٩٤م

٣) ينظر: التبيان في تصريف الأسماء ص٢١٦، وممن نصر مذهب سيبويه، أبو العباس أحمد بن ولّاد ت/ ٣٣٢هـ، يقول في الرد على المبرد وترجيح مذهب سيبويه: «قال أحمد: إما إلزامه أن يجعل بروكاء في التحقير كبروكة فيثقل ويقول: بُرَيِّكاء كما يقول: بُرَيِّكة فليس بصحيح، لأنه وإن جعل الألف الممدودة للتأنيث بمنزلة الهاء في حال فليست في منزلتها في كل حال، ألا ترى أنه قد فرق بينهما في غير موضع وفي هذا الموضع بعينه فقال: إن الهمزة بمنزلة ما من الكلمة وليست كالهاء، لأن الهاء كاسم ضم إلى اسم، تقول: ضارب ثم تقول: ضاربة، فتدخل التأنيث بعد أن تتكلم بالاسم مذكرا، وليست الألف في حمراء كذلك، إنما هي مبنية مع الاسم وليست داخلة عليه بعد بنائه واستعماله خاليًا منها، فجعلها بمنزلة كاف مبارك لهذه العلة، فهي كهاء التأنيث، لأنها

وأقول: إنّ ألفي التأنيث تبقيان عند التصغير إذا كانتا رابعتين، فيؤثر هذا في بنية المُصَغَّر، حيث يفتح لأجلهما ما بعد الياء – على خلاف قانون التصغير– محافظةً عليهما من التغيير؛ لأنّ كلتيهما علامة، وإذا كانت الألف المقصورة خامسة، وثالث كلمتها مدٌّ زائد جاز حذفها، وحذف حرف المدّ؛ محافظةً على بنية المُصَغَّر، أما إذا لم تكن مسبوقة بالمدّ، أو كانت سادسة، فأكثر حذفت حفاظًا على بنية المصغر أيضًا، وفي الصور الثلاث تأثرت بنية المُكبَّر بحذف بعض حروفه عند التصغير، وأيضًا ألف التأنيث الممدودة الخامسة، إذا سبقت بمدة زائدة فسيبويه يحذف المدة عند التصغير، ويفتح ما بعد الياء، فيكون وجود ألف التأنيث آخر الكلمة حينئذٍ مؤثرفي بنيتها إذا صُغِّرت بحذف بعض حروفها، وتبديل حركة بأخرى.

للتأنيث كالهاء، ومتحركة كالهاء فتثبت في الاسم الخماسي مصغرا كما تثبت فيه الهاء لمشابهتها إياها في هذا المعنى، ولذلك زعم أنهم أجروها مجرى الهاء. يريد أنها تثبت في الخماسي كما تثبت الهاء في التحقير، وإنما فارقتها في أنها مبنية مع الاسم لا تفارقه، فشابهت بذلك كاف مبارك وراء عذافر، فحذف معها الزائد الثالث الذي في موضع ألف مبارك، كما حذفت ألف مبارك، وخالفت الهاء في هذا الموضع وأجروها مجرى الهاء في الموضع الذي أشبهتها، فأعطوها حقها في الموضعين، وإنما قالوا: بريكة بالتثقيل ولم يحذفوا الساكن مع الهاء، لأن الهاء لا يعتد بها مع الاسم، فكأنك قلت: بروك، ثم حقرته، والهاء غير معتد بها، وكذلك عجوز، وليست همزة التأنيث كذلك، لأنها من بناء الكلمة، فحذفت معها الزائد لهذا الفرق الذي بينهما، ولأنها قد تحذف زوائد الكلمة في ترخيم التصغير لغير علة، فكيف إذا وقعت على توجب الحذف» الانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولاد تحقيق د. زهيرعبدالمحسن سلطان ص٢٢١، ٢٢٢، ط/ مؤسسة الرسالة: الأولى١٤١٦ هـ =١٩٩٦ م.

المبحث الثاني

تطرف الحرف وأثره في بنية الكلمة في باب النسب

ويتضمن ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: النسب إلى ما قبل آخره ياء مشددة مكسورة.

المسألة الثانية: النسب إلى ما آخره ياء مشددة

المسألة الثالثة: النسب إلى المنقوص والمقصور والممدود.

المبحث الثاني

تطرف الحرف وأثره في بنية الكلمة في باب النسب

المسألة الأولى

النسب إلى ما قبل آخره ياء مشددة مكسورة

إذا نُسب إلى اسم قبل آخره ياءٌ مشددةٌ مكسورةٌ وجب حذف الياء الثانية- أعني عين الكلمة - وزيادة ياء النسب المشددة آخر الكلمة، وكسر ما قبلها، يقال في النسب إلى «طَيِّب»- بزنة فَيْعِل-: طَيْبِيّ، والأصل: طيِّبِيّ، حذفت الياء الثانية المكسورة في «طيّب»؛ كراهية اجتماع ياءين مشددتين بينهما حرفٌ واحدٌ مكسورٌ، في آخر الكلمة اللائق به التخفيف؛ وإنّما حذفت الياء الثانية دون الأولى لقربها من الطرف الذي هو محل التغيير، ولا يجوز حذف إحدى يائي النسب؛ لأنهما معًا علامة النسب، والعلامة لا تُغيّر ما أمكن، ولا يجوز ترك كسرة ما قبلهما لالتزامهم كسره مطردًا، ولا حذف الياء الأولى الساكنة لئلّا يبقى ياء مكسورة بعدها حرف مكسور بعده ياء مشددة فإنّ النطق بذلك أصعب بكثير من النطق بالياءين المشددتين، فلم يبق سوى حذف الياء المكسورة[1].

وأقول: وقوع الياء المشددة المكسورة في الاسم قبل الطرف مباشرة مؤثر في بنيته عند النسب، حيث يحذف بعض حروفه، وهو الياء الثانية القريبة من الطرف للتخلص من الثقل، وتخفيف البنية.

---

١) ينظر: الكتاب ٣/ ٣٧٠، ٣٧١، والمقتضب ٣/ ١٣٥، وشرح الشافية للرضي ٢/ ٣٢، وشذا العرف ص١٦٦، والتبيان ص٢٤١.

المسألة الثانية

النسب إلى ما آخره ياء مشددة

إذا قُصد النسب إلى كلمة آخرها ياءٌ مشددةٌ، فلا تخلو من أن تكون الياء بعد حرف، أو حرفين، أو ثلاثة، فأكثر.

فإذا وقعت الياء المشددة بعد حرف واحد فلا يحذف شيء عند النسب، ولكن يجب فك الإدغام، وفتح الياء الأولى، ثم ترد إلى الواو إن كان أصلها الواو، وإلّا بقيت، وتقلب الياء الثانية واوًا؛ كراهة توالي الأمثال في الآخر، يقال في النسب إلي (طَيٍّ)، و(حَيٍّ): طَوَوِيّ، وحَيَوِيّ؛ لأنّهما من طَوَيْتُ، وحَيِيتُ[1].

وإذا وقعت بعد حرفين، وجب حذف الياء الأولى لسكونها، وقلب الثانية ألفًا، فواوًا- بعد فتح ما قبلها إن لم يكن مفتوحًا - كراهة اجتماع الياءات، لأنه ثقيل في آخر الكلمة الذي يليق به التخفيف، يقال في النسب إلي (عَلِيّ)، و(أُمَيّة): عَلَوِيّ، وأُمَوِيّ، وأصل: عَلَوِيّ: عَلِيِّيّ، بأربع ياءات، وكسرٍ قبلها، الياء الأولى هي الساكنة الزائدة، والثانية لام الكلمة، والثالثة، والرابعة ياء النسب الأخيرة المشددة، فاحتاجوا إلى تخفيف هذا الثقل المفرط الناشئ من توالي الياءات، والكسر آخر البناء القريب من الثلاثي، فحذفوا الياء الأولى؛ لأن ما قبل ياء النسب يجب أن يتحرك بالكسر، والياء الأولى مدٌّ فلا تتحرك، ثم فُتحت العين، كما تفتح عين «نَمِر»[2] عند النسب إليها، فتقلب

١) ينظر: أوضح المسالك ٤/ ٣٣١، وشذا العرف ص١٦٤.

٢)) إنما تفتح عين نحو «نَمِر» عند النسب إليه، فيقال: نَمَرِيّ للتخفيف إذ لو لم تفتح لأدى إلى توالي الأمثال الثقيلة من الكسر والياء في البناء الثلاثي المبني على الخفة ينظر: التبيان في تصريف الأسماء ص٢٤٠.

الياء الثانية ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم تقلب الألف واوًا؛ لأن ما قبل ياء النسب يجب كسره، والألف مدّ لا يقبل الحركة [1].

أما إذا كانت الياء المشددة بعد ثلاثة أحرف، فأكثر فإنه يجب حذفها عند النسب، كراهية اجتماع أربع ياءات، في الطرف، مثل: «شَافعيّ»، يحذف منه الياء المشددة عند النسب، ويجعل مكانها ياء النسب، فيتحد حينئذٍ لفظ المنسوب، والمنسوب إليه، لكنّهما يختلفان تقديرًا، فيقدر أنّه مع الياء المُجدَّدة للنسب غيره، من دونها، ويظهر أثر هذا الاختلاف التقديري في نحو: (كَراسِيّ) - جمع كُرْسِيّ - إذا استعمل عَلمًا لرجل، فإنه يكون حينئذٍ غير منصرف، لصيغة منتهى الجموع، استصحابًا لما كان عليه قبل العلمية، فإذا نُسب إليه انصرف لزوال صيغة الجمع؛ لأن الياء التي كانت تحصّل الصيغة زالت، وخلفتها ياءٌ أخرى غيرها هي ياء النسب، وهي أجنبية؛إذ ليست من بنية الكلمة، فوزنها قبل النسب: مَفاعِيل، وبعده: مَفَاعِيّ [2].

وصفوة القول: أنّ تطرُّف الياء المشددة آخر الكلمة مؤثِّر في بنيتها عند النسب إليها، بحذف هذه الياء إذا كانت بعد ثلاثة أحرف فصاعدًا، وتخلفها ياء النسب، وهذا التأثير، وإن لم يظهر في اللفظ فهو مُعتبر تقديرًا، وإذا كانت هذه الياء مسبوقة بحرفين، فيتمثل هذا التأثير في حذف الياء الأولى، وقلب الثانية واوًا، أمّا إذا كانت الياء المشددة مسبوقة بحرف واحد، فيتغير بناء الكلمة عند النسب بتبديل كسرة الياء الأولى فتحة، وقلب الثانية واوًا.

---

١)) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري، تحقيق د/ عبدالفتاح بحيري إبراهيم ٥/ ١٨٩، ط/ سنة ١٤١٣هـ= ١٩٩٢م، والتبيان في تصريف الأسماء ص٢٥٤.

٢) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام تحقيق الشيخ/ محمد محيي الدين عبدالحميد ٤/ ٣٣١، ط/ المكتبة العصرية- بيروت، وشذا العرف ص١٦٤.

المسألة الثالثة

النسب إلى المنقوص والمقصور والممدود

إذا نسب إلى الاسم الصحيح الخالي من تاء التأنيث لا يحدث تغيير سوى زيادة ياء النسب المشددة في آخره، وكسر ما قبلها، مثل: مِصْر، يقال في النسب إليها: مِصْرِيّ، أماعند النسب إلى المنقوص، والمقصور والممدود فيحدث بعض التغييرات الأخرى وإليك تفصيل ذلك.

عند النسب إلى الاسم المنقوص ينظر في يائه فإن كانت ثالثة وجب قلبها واوا، وفتح ما قبلها، مثل: عَم: عَمَوِيّ، وإذا كانت رابعة جاز فيها القلب واوا، والحذف، وهو أرجح يقال في النسب إلي قاضٍ: قاضِيّ، و قاضوِيّ، و إن كانت الياء خامسة فأكثر حذفت مثل: مُعْتَدٍ ومُستَعْلٍ، يقال في النسب إليهما: معتدِيّ، ومستعلِيّ[1]

أما إذا أريد النسب إلي الاسم المقصور نُظر في ألفه فإن كانت ثالثة قلبت واوا وزيد بعدها ياء النسب، مثل: فَتى، يقال في النسب إليه: فتَوِيّ، وإن كانت الألف رابعة متحركا ثاني كلمتها، أو خامسة حذفت وجوبا طلبا للخفة، مثال الأول: جَمَزَى، ومثال الثاني: حُبارى، يقال في النسب إليهما: حبارِيّ، و جمزِيّ.

أما اذا كانت ألف المقصور رابعة، وسكن ثاني كلمتها، مثل: حُبْلى فإنه يجوزحذفها، ويجوز قلبها واوا، تشبيها لأَلف التأْنيث بالألف المنقلبة، والأصلية والتي للإلحاق، فتقول: حُبْلِيّ، وحبلوِيّ، كما يجوز تشبيهها بأَلف التأْنيث الممدودة، فتزيد قبلها أَلفـًا آخر، وتَقْلِبُ أَلف التأْنيث المقصورة واواً فتقول: حُبْلَاوِيّ[2]

---

١) ينظر: أوضح المسالك ٤ / ٣٣٣، والتصريح ٥ / ١٩٣، ١٩٤.

٢) ينظر: شرح الشافية للرضي ٢ / ٤٠، وأوضح المسالك ٤ / ٣٣٢، والتصريح ٥/ ١٩١- ١٩٤، والتبيان ص ٢٤٦

وإذا أريد النسب إلى الاسم الممدود فإنه ينظر في همزته، فإذا كانت أصلية سلمت من التغيير، وبقيت دون قلب، مثل: قُرّاء[1]، قُرائيّ، وإن كانت زائدة للتأنيث وجب قلبها واوا، للفرق بينه وبين ما همزته أصلية، يقال في النسب إلى: حَمْراء: حمراوِيّ، وإن كانت بدلا من أصل، مثل: كِساء، أو للإلحاق، مثل: عِلباء[2] جاز الوجهان التصحيح، والقلب، يقال في النسب إليهما: كِسَاويّ، وعلباوِيّ، وكسائي، وعلبائيّ، وجاز فيهما الوجهان؛ لأن الهمزة فيهما لها نسبة إلى الأصلي من حيث كون إحداهما منقلبة عن أصلي، والأخرى ملحِقة بحرف أصلي، ولها نسبة إلى الزائد الصرف من حيث إن الهمزة فيهما ليست لام الكلمة كما كانت في قُرَّاءِ، ووُضَّاء، لكن الإبقاء في المنقلبة لشدة قربها من الأصلي أَولى منه في الملحقِة [3]

وبالتدبر لما سبق يتبين: أثر اعتلال الطرف في المنقوص والمقصور، ووقوع الهمزة في آخر الممدود في بنية الكلمة عند النسب إليها وهذا التأثير يدور بين الحذف، مثل حذف ألف المقصور خامسة و رابعة متحركا ثاني كلمتها، والقلب كما هو شأن همزة الممدود إذا كانت غير أصلية، و يكون بالحذف و تبديل حركة بأخرى، كما في النسب إلى المنقوص إذا كانت ياؤه ثالثة.

١) القُراء: الناسك المتعبد، وجمع قارئ، لسان العرب، مادة: «ق ر أ».)

٢)) علباء: عصب العنق، وهو ملحق بقِرْطاس، وهمزتة مبدلة من حرف الإلحاق؛ إذ أصله: علباي، لسان العرب مادة: «ع ل ب».

٣) ينظر: شرح الشافية للرضي ٢ / ٥٤ – ٥٦، وأوضح المسالك ٤/ ٣٣٦، والتصريح ٥ / ٢٠٥، ٢٠٦.

المبحث الثالث

تطرف الحرف وأثره في بنية الكلمة في باب المقصور والممدود

ويتضمن مسألتين:

- **المسألة الأولى: تثنية المقصور والممدود.**
- **المسألة الثانية: جمع المقصور والممدود جمعا سالما.**

المبحث الثالث
تطرف الحرف وأثره في بنية الكلمة في باب المقصور والممدود

المسألة الأولى
تثنية المقصور والممدود

إذا أريد تثنية الاسم الصحيح، وشبهه لا يحدث تغيير سوى زيادة علامة التثنية عليهما، فيلحق آخرهما الألف المفتوح ما قبلها، والنون المكسورة رفعًا، والياء المفتوح ما قبلها والنون المكسورة نصبًا، وجرًّا، فمثنى «رَجُل»: رَجُلَانِ، ورَجُلَيْنِ، ومثنى «ظَبْي»: ظَبْيَانِ، وظَبْيَيْنِ، أما إذا كان الاسم المراد تثنيته مقصورا، أو ممدودا فإنه يحدث له بعض التغييرات بالإضافة إلى زيادة علامة التثنية في آخره، وإليك البيان.

عند تثنية الاسم المقصور ينظر في ألفه، فإن كانت رابعة فصاعدا قلبت ياء مثل: مُصْطَفَى، ومصطفَيَانِ، وكذلك إذا كانت ثالثة أصلية، وأُمِيلَت، مثل: مَتَى – عَلَمًا – يقال في تثنيته: مَتَيَانِ، وأيضًاإذا كانت ثالثة منقلبة عن ياء ترد إلى الياء عند التثنية، مثل: فَتًى: فَتَيَانِ، فإذا كانت ثالثة منقلبة عن واو رُدَّت في التثنية إلى الواو، فمثنى عَصًا: عَصَوَانِ، وكذلك إذا كانت أصلية، ولم تُمَل فإنها تقلب واوا مثل: «لَدَى»، عَلَما، ومثناه: لَدَوانِ[1]

وأما الاسم الممدود فتبقى همزته عند التثنية إذا كانت أصلية، فمثنى وُضّاء: وُضّاءانِ، ببقاء الهمزة دون تغيير لقوتها بالأصالة، وإذا كانت الهمزة زائدة للتأنيث قلبت واوا وجوبا، فيقال في تثنية صَحْراء: صَحْراوَانِ؛ وإنّما قُلبت هنا لأن بقاءها على صورتها يؤدي إلى وقوع همزة بين ألفين، وهذا يشبه توالي ثلاث ألفات؛ واختاروا قلبها واوا دون الياء حملا على النسب؛ لأن التثنية، وجمعي التصحيح، والنسب تجري مجرى واحدا[2].

---

١) ينظر: المقصور والممدود لابن ولاد، تحقيق: بولس برونله ص١٥٠، ١٥١، ط/ : مطبعة ليدن، ١٩٠٠ م، والتبيان ص١٢٣

٢) ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي، تحقيق/ د. عبدالمجيد قطامش، ٦/ ٤٤٢– ٤٤٧ ط: معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى، والتصريح ٥/ ٤٨.

وشذّ في تثنية حَمْراء: حَمْرَاءَانِ، بالتصحيح[١]، وذهب السيرافي ت/ ٣٦٨هـ[٢] إلى وجوب تصحيح همزة الممدود الزائدة إذا وقع قبلها واو لئلا يجتمع واوان ليس بينهما إلا الألف، فيقول في تثنية عَشْواء: عشوَاءَانِ، وأجاز الكوفيون[٣] فيه التصحيح، والقلب، وشذّ أيضا:حمرايَانِ، بقلب الهمزة ياء، وهو لغة لفزارة[٤].

أما إذا كانت همزة الممدود بدلا من أصل فيجوز فيها التصحيح، والقلب واوا، والتصحيح أولى، يقال في تثنية حَيَاء، وكِسَاء: حَيَاءَانِ، وكِسَاءَانِ، وحياوَانِ، وكِسَاوانِ[٥]، وشذّ: كِسَايَانِ، بقلب الهمزة ياء، وقاس عليه الكسائي ت/ ١٨٩هـ[٦].

وإن كانت همزته بدلا من حرف الإلحاق، مثل: (عِلْباء)[٧]جاز فيها القلب واوا، والتصحيح، والقلب أولى، يقال في تثنيته: عِلباوانِ، وعلباءَانِ[٨].

وبالنظر فيما تقدم يتبين: أن الاسم الصحيح، وما نُزّل منزلته لا يحدث فيهما تغيير عند التثنيه سوى زيادة علامة التثنية آخرهما، أما إذ اعتل آخر الاسم، أو هُمِز بأن كان

١) ينظر: التبيان في تصريف الأسماء ص ١٢٥.
٢) ينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان تحقيق د: رجب عثمان محمد ٢/ ٥٦٢.ط/ : مكتبة الخانجي، القاهرة، الأولى ١٤١٨هـ =١٩٩٨ م
٣) ينظر: التصريح ٥/ ٤٩.
٤) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٥٦٠، ٥٦١، وضياء السالك إلى أوضح المسالك، تأيف أ/ محمدعبد العزيز النجار، ٤/ ١٧٣ط/ مؤسسة الرسالة، الأولى ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م
٥) ينظر: الكتاب ٣/ ٣٩١، ٣٩٢، و المقاصد الشافية ٦/ ٤٤٤، والتصريح ٥/ ٥٠.
٦) ينظر: المقصور والممدود لأبي علي القالي تحقيق: د. أحمد عبد المجيد هريدي ص٣٠٩ ط: مكتبة الخانجي - الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م، ولسان العرب، حرف الهمزة، ومادة: «ع ل ب»، والتصريح ٥/ ٥٠..
٧)) علباء: عصب العنق، وهو ملحق بقِرْطاس، وهمزتة مبدلة من حرف الإلحاق؛ إذ أصله: علباي، لسان العرب مادة: «ع ل ب».
٨) ينظر: المقاصد الشافية ٦ / ٤٤٤، وشذا العرف ص١٢٤.

مقصورا، أو ممدودا فإنه يطرأ علي بنيته عند التثنية بعض التغييرات، مثل قلب ألف المقصور ياء إذا كنت ثالثة منقلبة عن ياء، أو كانت رابعة فأكثر، وقلبها واوا إذا كانت ثالثة، منقلبة عن واو، ومثل قلب همزة الممدود واوا إذا كانت غير أصلية، وبذلك يكون قد أثر حرف العلة في آخر المقصور، والهمزة في آخر الممدود في بنيتهما عند التثنية.

المسألة الثانية

جمع المقصور والممدود جمعا سالما

إذا جُمِع الاسم الصحيح جمعا سالما زيد في آخره علامة الجمع دون تغيير، فإذا جمع جمع مذكر سالما لحقته واو مضموم ما قبلها، ونون مفتوحة رفعا، وياء مكسور ما قبلها، ونون مفتوحة نصبا وجرا، فجمع مُسْلِم: مُسْلِمُونَ، ومُسْلِمِينَ، وإذا جمع جمع مؤنث سالما زيد في آخره الألف والتاء دون تغيير سوى حذف تاء التأنيث منه إن كان مؤنثا بها، فجمع فَاطِمَة: فَاطِمَات.

أما إذا أُرِيْدَ جمع الاسم المقصور جمع مذكر سالما فإنه يزاد في آخره علامة الجمع، وتحذف ألفه لالتقائها ساكنة مع علامة الجمع، ويبقي ما قبلها مفتوحا للدلالة عليها مثل: مُصْطَفَي فجمعها: مُصْطَفَونَ، والأصل: مُصْطَفَوُون، تحركت الواو الأولى، وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا، ثم حذفت للتخلص من اجتماع الساكنين: الألف، وواو الجمع، وتبقى الفتحة دليلا عليها[1].

و إذا جُمع المقصور جمع مؤنث سالما عومل معاملته عند التثنية، فتقلب ألفه ياء إذا كانت ثالثه مبدلة من ياء، مثل: فَتَاة، وجمعها فَتَيَات، أو كانت رابعة فأكثر، مثل: مُسْتَشْفَى، ومُسْتشفيات، و تقلب واوا إذا كانت ثالثة مبدلة من الواو، مثل: قَنَاة، وجمعها: قَنَوَات.

---

١) ينظر: المقصور والممدود لابن ولاد ص١٥٢، ١٥٣، والتصريح ٥/٥٣، ٥٤، وشذا العرف ص١٢٥.

وأما الاسم الممدود فعند جمعه جمعا سالما مذكرا، أومؤنثا فإنه يجمع علي طريقة تثنيته، فتبقي همزته دون تغيير، ويزاد بعدها علامة الجمع إذا كانت أصلية، مثل: قُرّاء[1] وجمعه: قُرّاءُونَ، ووُضَّاءَة وجمعها: وُضَّاءَات، ويدخله بعض التغيير إذا كانت همزته غير أصلية فتقلب واوا إذا كانت مزيدة للتأنيث، كحَمْراء، عَلَما لمذكر، وجمعها: حمْرَاوُونَ، وصحراء، وصحراوات، وتقلب واوا أو تبقي إذا كانت مبدلة من أصل، يقال في جمع بَنّاء: بَنّاءُونَ، و بَنّاوُونَ، وفي جمع بَنّاءة: بَنّاءات، وبَنّاوات، وأيضا يجوز التصحيح، والقلب إذا كانت الهمزة زائدة للإلحاق، مثل: عِلْباء عَلَما، يقال في جمعه: علباءون وعلباوون، وجمع علباءة: علباءات وعلباوات[2].

وبإنعام النظر فيما سبق يظهر: أن الاسم الصحيح لا يحدث فيه تغيير عند جمعه جمعا سالما وأن وقوع حرف العلة أو الهمزة طرفا مؤثر في بنية الكلمة عند جمعها، ويتلخص هذا التأثير في حذف ألف المقصور - لام الكلمة - عند جمعها جمع سلامة لمذكر، و كذلك في قلب ألف المقصور ياء، أو واو عند جمعه جمع مؤنث سالما، وقلب همزة الممدود واوا في جمعي السلامة، إذا كانت غير أصلية.

١) القُراء: الناسك، وجمع قارئ، لسان العرب، مادة: «ق ر أ».

٢) ينظر: الخصائص ٢/ ٣٤٦-٣٤٨، والتبيان في تصريف الأسماء ص١٣٠، ١٣٣.

المبحث الرابع

تطرف الحرف وأثره في بنية الكلمة في باب الإعلال

ويدور في مطلبين:

- **المطلب الأول: الإعلال بالقلب.**
- **المطلب الثاني: الإعلال بالحذف.**

المطلب الأول: الإعلال بالقلب

ويتضمن خمس مسائل:

- **المسألة الأولى: قلب الواو ياءً بعد الكسر والياء واوًا بعد الضم.**
- **المسألة الثانية: قلب الواو المتطرفة والقريبة من الطرف ياءً.**
- **المسألة الثالثة: قلب الواو والياء ألفًا.**
- **المسألة الرابعة: قلب الواو والياء طرفًا وقريبًا منه همزة.**
- **المسألة الخامسة: قلب الهمزة العارضة في «فَعَائِل» وشبهه ياءً أو واوًا.**

المبحث الرابع
تطرف الحرف وأثره في بنية الكلمة في باب الإعلال
المطلب الأول: الإعلال بالقلب
المسألة الأولى
قلب الواو ياءً بعد الكسر والياء واوًا بعد الضم

إذا وقعت الواوالساكنة المفردة – أي: غيرالمدغمة - بعد كسرٍ وجب قلبها ياءً، سواءً أكانت فاءً، مثل: مِيْعاد - أصله: مِوْعاد، وقعت الواو ساكنة مفردة، بعد كسر فقلبت ياءً - أم عينًا، مثل: قِيل، وأصله: قُوِل مبنيًا للمفعول، نقلت كسرة الواو إلى الفاء بعد سلب حركتها، ثم قلبت ياءً، فإذا كانت الواو لامًا أي: طَرَفا، فلا يشترط لقلبها ياء أن تكون ساكنة، بل يكفي وقوعها بعد كسر، مثل: (الغَازِي)، و(الغَازية)، والأصل: الغَازِو، والغَازِوَة، تطرفت الواو فيهما إثر كسر، فقلبت ياء، غير أن تطرفها في أولاهما حقيقة، وفي أخراهما حُكْمًا؛ وجاز إعلال الواو المتحركة المتطرفة هذا الإعلال لضعفها بالتطرف؛ والطرف يكثر فيه التغيير؛ ولأنها تتعرض حينئذٍلسكون الوقف، وإذا سكنت تعذرت سلامتها، فعوملت بما يقتضيه السكون من وجوب إبدالها ياءً توصلًا إلى الخفة، وتناسب اللفظ.(١)

أمّا إذا تحركت الواو المكسور ما قبلها، وكانت فاءً، مثل: إوَزّة، أوعينا، نحو: عِوَض فلا قلب حينئذٍ، لقوتها بالحركة إلّا إذا كانت عين مصدر مُعلٍّ فعلُه، مثل: قِيام، أوعين

١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٠/ ٢٢، وشرح الشافية للرضي ٣/ ٨٣، ٨٤، ١٦١، ولسان العرب، مادة: «ح ل ق»، وشرح الألفية لابن مالك للمرادي ٢/ ٥٢٩، ونزهة الطرف في علم الصرف لابن هشام ص١٣٩، تحقيق د/ أحمد عبدالمجيد هريدي، ط/ مكتبة الزهراء، القاهرة سنة١٤١٠هـ= ١٩٩٠م.

جمع صحيح اللام مُعلٍّ مفردُه، مثل:حِيَل، فإنها تقلب حينئذٍ ياءً، للكسرة قبلها، حملًا للمصدر علي فعله في الإعلال، وللجمع علي مفرده. (١)

ويحسن الإشارة هنا إلى أنهم خالفوا بين (فِعَل)، و(فِعَلة) جمعين صحيحي اللام، إذا كانت عينهما واوًا، فالتزموا إعلال الأول بقلب عينه ياءً، مثل:قِيمَة، وقِيَم، وتصحيح الثاني، فقالوا: كُوز، وكِوَزة؛ والسرّ في ذلك انعدام الألف في «فِعَلة»، مع عدم إعلال مفرده، وحين عُدمت الألف قلّ عمل اللسان، فخفّ النطق بالواو بعد الكسرة، وانضم إلى ذلك تحصّن الواو ببعدها عن الطرف، بسبب تاء التأنيث، لذلك وجب تصحيحها في «فِعَلَة»، بخلاف «فِعَل» فإن الواو فيه ضعفت بسبب قربها من الطرف، وثقل فيه التصحيح فأعلت بقلبها ياءً(٢).

وإذا وقعت الياء ساكنةً مفردةً بعد ضمٍّ، وكانت بعيدةً من الطرف، بأن كان بعدها حرفان قلبت واوًا وجوبًا، بشرط ألّا تكون عين جمعٍ، ولا صفة محضة، وتقلب حينئذٍ في الاسم، والفعل، مثال الاسم: مُوقن، فأصله: مُيْقن، وقعت الياء ساكنة مفردة بعد ضمة، وليست عين جمعٍ، ولا صفة فقلبت واوًا، لمناسبة الضم، ولا يجوز إبدال الضمة كسرة لأجل الياء لبعدها من الطرف؛ إذ هي فاء الكلمة، فلا يطلب التخفيف بإبقائها بحالها؛ بل تقلب واوًا إبقاءً علي الضمة لأن الحركات إذا تغيّرت تغيّر الوزن، وبإبدال الحرف لايتغير، والإبقاء علي الوزن أولي ما أمكن، ومثال الفعل، قولهم: بُوطِرت الدابة، فالفعل

١) ينظر: شرح الشافية للرضي ٣/ ١٣٧، ١٦١، ١٦٥، وشرح الأشموني ٤/ ٣٠١- ٣٠٣، وكذلك إذا كانت الواوالمتحركة عين جمع صحيح اللام، وقبلها كسرة وبعدها ألف، وهي في المفرد شبيهة بالمعلة أي: ساكنة، فإنها تقلب ياءً مثل: رَوْض، ورِياض؛ لأنه لما انكسر ما قبل الواو في الجمع وكانت في المفرد شبيهة بالمعلة لسكونها ضعفت، فتسلطت الكسرة عليها، وقوّى تسلطها وجود الألف القريبة من الياء بعدها، ينظر: شرح الأشموني ٤/ ٣٠٣، ٣٠٤.

٢) ينظر: شرح الألفية لابن مالك للمرادي ٢/ ٥٣٣، وشرح الأشموني ٤/ ٣٠٥.

مبني للمفعول، من: بَيْطَر، والأصل: بُيْطِرَت، فأعلَّت الياء، بقلبها واوًا لاستيفائها شروط الإعلال[1].

أمّا إذا كانت الياء الساكنة المفردة المضموم ما قبلها قريبةً من الطرف، بأن كان بعدها حرف، كما إذا كانت عين جمع فلا قلب حينئذٍ، ووجب تصحيح الياء، مثل: بِيْض - جمع أَبْيَض، وبَيْضاء - وتقلب الضمة قبلها كسرة لتصحّ، وتسلم من القلب واوًا؛ لئلّا يقع في الجمع الثقيل حرف يزيده ثقلًا، ولقرب الياء من الطرف، وهو محل التخفيف، وكذلك يجب التصحيح في: «ضِيْزَى»[2]، وهو صفة على «فُعْلَى»، وأصلها: ضُيْزَى - بضم أوله وسكون ثانيه- جعلت ياؤه كالقريبة من الطرف؛ لخفة الألف آخره، فقلبت الضمة قبلها كسرة لتصح، وقصدوا مع ذلك الفرق بين (فُعْلَي) صفةً، و(فُعْلَى) اسمًا، فخصّوا قلب الياء واوًا بالاسم، مثل: طُوبَى[3]، لخفته، وأبقوا عليها، في الصفة لثقلها، وبذلك يتم التوازن بينهما[4].

فإذا كانت الياء لامًا قبلها ضمة أبدلت الضمة كسرة، لتسلم، مثل: التَّمارِي، فأصله: التمارُي، بضم ما قبل الآخر، كالتَّكاسُل، ثم قلبت الضمة كسرة لتسلم الياء؛ لأن آخر الكلمة الذي هو مورد للإعراب ينبغي أن يكون خفيفًا؛ ولأن قلبها واوًا مؤدّ إلى ما لا نظير له، وهو اسم معرب آخره واو قبلها ضمة لازمة[5].

ومما ينبغي التنبيه عليه هنا أنّ الياء المتحركة المضموم ما قبلها إذا وقعت لامًا، وكان يلزمها الفتح فإنها تقلب حينئذٍ واوًا لأجل الضمة؛ لأن الآخر محل التغيير، وبلزوم

---

١) ينظر: لسان العرب، مادة: «ي ق ن»، وشرح الشافية للرضي ٣/ ٨٥، ٨٦، ١٣٦، والمنهج الصرفي ص٨١-٨٣.

٢) ضيزى: من ضاز يضيز، إذا جار، ينظر: لسان العرب، مادة: «ض ي ز».

٣) طوبى: اسم للجنة، أو مصدر طاب، يطيب، ينظر: القاموس المحيط مادة: «ط ي ب».

٤) ينظر شرح الشافية للرضي ٣/ ٨٦، ١٣٥، ١٣٦، والتصريح ٥/ ٤٢٦، والمنهج الصرفي في الإبدال والإعلال ص٨٢، ٨٣.

٥) ينظر: شرح الشافية للرضي ٣/ ٨٦، وشذا العرف ٢٠٦، ٢٠٧.

الفتح لا يستثقل في الآخر واو قبلها ضمة، كما لا يستثقل في مثل «هُو»، يكون ذلك في الفعل مرادًا به التعجب، كأن يُبنى من «الرَّمْي» فِعْلٌ على (فَعُلَ) – بفتح فضم – مثل: رَمُوَ الرجل أي: ما أرماه!، والأصل: رَمُيَ، وقعت الياء المفتوحة لامًا لفعُلَ، فقلبت واوا، ويكون هذا في الاسم أيضًا إذا وقع بعد الياء حرف زائد لازم موجب فتح ما قبله، كأن تبني من «الرمي»، اسمًا على وزن أُسْحُمان- اسم جبل- مثل: أرمُوان، والأصل: أُرْمُيان، قلبت الياء واوا، وسلمت الضمة قبلها؛ لأن الألف والنون اللازمتين جعلتا الياء بعيدةً من الطرف متحصنةً منه، فلم يستثقل مكانها الواو المضموم ما قبلها، كما لم يستثقل في عُنْفُوان؛ لكون الواو كأنها ليست لامًا[1].

وبعد إمعان النظر فيما تقدم أقول: تجتذب الكسرةُ الواو التي بعدها نحوها، فتقلبها ياءً للتناسب بينهما، ويتسع مجال هذا القلب حين تكون الواو طَرَفًا، فتقلب ساكنةً، ومتحركة بلا شرط مثل: (رَضِيْت)، و (رَاضِية)؛ لضعف الطرف، ولأنه محل التخفيف، والياء أخفّ من الواو، بخلاف ما إذا كانت الواو عينًا فإنها لا تقلب إلّا إذا سكنت، مثل:(قِيل)، أو كانت عين مصدر، أو جمع صحيح اللام أعلَّت في أصلهما، مثل: (صِيام)، و(دِيار)، أوعين جمع صحيح اللام، وقبلها كسرة وبعدها ألف، وهي في المفرد ساكنة، كـ(رِياض)، وبخلاف ما إذا كانت فاءً فإنها لا تُعلّ هذا الإعلال إلّا إذا سكنت، مثل: (مِيْزان).

وكما جذبت الكسرةُ الواو نحوها، فكذا الضمة تجذب الياء الساكنة بعدها إلى جهتها، فتقلبها واوًا للتناسب بينهما، ويتسع مجال هذا القلب كلّما بعدت الياء من الطرف، ويتقلص حين تكون طرفًا، أو قريبًا منه، فتقلب في الاسم، والفعل ما دامت بعيدة من الطرف مثل:(مُوقن)؛ وتقلب هي واوًا ولا تقلب الضمة قبلها كسرة، محافظة على البناء من التغيير، ولبعد الياء من الطرف الذي هو محل التخفيف، فإذا قربت الياء من الطرف، بأن كانت عين جمعٍ، أو صفةٍ، أبدلت الضمة قبلها كسرة لتصح، كما في

١) ينظر: شرح الشافية للرضي ٣/ ١٦٥، وشرح ألفية ابن مالك للمرادي ٢/ ٥٣٩، ٥٤٠.

(بِيْض)، و(ضِيْزَى)، وكذلك إذا كانت لامًا، ساكنةً، أومتحركة بغير فتحٍ لازمٍ، وعلة ذلك أنّ الطرف، وما جاوره يناسبهما التخفيف، والياء أخف من الواو، فقوي الداعي إلى تصحيحها، وتغيير البنية لأجلها.

المسألة الثانية

قلب الواو المتطرفة والقريبة من الطرف ياءً

الواو أثقل حروف العلة، لذا يحرص العرب على التخلص منها، بالحذف، أو بالقلب إلى حرف أخف منها، فقلبوها ألفًا ما أمكن، فإذا تعذّر ذلك قلبوها ياءً، ويقع هذا في الطرف، والحشو، والصدر، فتقلب الواو طرفًا أو قريبًا منه ياءً في سبعة مواضع، وهَاكم بيانَها:

أولاً: مواضع قلب الواو المتطرفة ياءً:

الأول: أن تقع الواو طَرَفًا حقيقةً، أو حُكْمًا، بعد كسرة، فالتطرف الحقيقي: أن تقع الواو في آخر الكلمة، فلا يقع بعدها شيء، مثل: رَضِيَ، وأصله: رَضِوَ، تطرفت الواو تَطرّفًا حقيقيًا إثر كسرة، فوجب قلبها ياءً.

أما التطرف الحُكْمي، فمعناه هنا أن يقع بعد الواو التي هي لام الكلمة حرف زائد غير لازم، وإن لزم، فمن المتطرفة حُكمًا: رَاضِية، والأصل: رَاضِوة، تطرفت الواو حُكْمًا بعد كسرة، فقلبت ياءً؛ إذ التاء فيه زائدة غير لازمة، لأن الكلمة مبناها على التذكير، وزيدت التاء في آخره للتأنيث، فالواو فيه كالمتطرفة، ومنه أيضـًا:تُرَيْقِية، تصغير: تَرْقُوة[1]، وأصله: تُرَيْقِوة، تطرفت الواو حكمًا، بعد كسرة، فقلبت ياءً، والتاء في «ترقوة» زائدة لازمة؛ إذ الكلمة مبناها على التأنيث، دون التذكير، بدليل أنه يلزم القول بعدم لزومها وجود مالا نظير له، وهو اسم معرب آخره واو قبلها ضمة؛ وعلة توسعهم في

١) الترقوة: عظم يصل بين ثُغرة النحر، والعاتق من الجانبين، والعاتق: ما بين المَنْكِب، والعنق، لسان العرب مادة: «ت ر ق»، «ع ت ق».

مدلول التطرف الحكمي هنا ثقل الواو، مع حاجة الطرف إلى منتهى التخفيف، فسبب قلب الواو هنا ياءً مناسبة الكسر قبلها، وطلب الخفة لأنها طرف وهو محل التخفيف [١].

الثاني: أن تقع الواو طرفًا رابعة فصاعدًا، بعد فتح، **ويشترط لقلبها ياءً، حينئذٍ شرطان: أحدهما**: ألّا يجوز قلبها ألفًا، كأن تكون ساكنة، مثل: أَعْطَيْتُ، فأصله: أَعْطَوْتُ، بسكون الواو، لأجل تاء الفاعل، ثم قلبت ياءً وجوبًا، لوقوعها طرفًا، رابعة بعد فتح، مع تعذُّر قلبها ألفًا، ومن ذلك يُعْطَيان- مبنيًا للمفعول- ومُعْطَيان، فإن جاز قلبها ألفًا قلبت، وامتنع قلبها واوًا، مثل: أَغْزَى.

والشرط الآخر: ألّا يقع بعدها من الحروف الزائدة اللازمة ما يخرجها عن التطرف، كالألف والنون في: مِذْرَوَانِ[٢]؛ إذ الكلمة مبنية على التثنية، فليس لها مفرد، ولذا صحت فيها الواو[٣].

واختلف في علة القلب في هذا الموضع فذهب كثير من العلماء منهم سيبويه [٤]، وابن الناظم ت/ ٦٨٦هـ [٥]، وابن هشام ت/ ٧٦١هـ [٦]، وغيرهم[٧] إلى أن العلة هنا هي الحمل على الشبيه والنظير، فقُلبت الواو ياء في الفعل الماضي: «أَعْطَيْتُ»، حملاً على المضارع: يُعْطِي، وأُعْلّت في اسم المفعول: «مُعطَيَان» حملاً على اسم الفاعل: «مُعْطِيان»، وهكذا.

---

١) ينظر: شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش، تحقيق د. فخرالدين قباوه ٤٧٤، ط/ المكتبة العربية بحلب سنة ١٣٩٣هـ= ١٩٧٣م والتصريح ٥/ ٣٩٧، والمنهج الصرفي في الإبدال والإعلال ص٥٢.

٢) المذروان: أطراف الإلْيَة، ولم يستعمل له مفرد، ينظر: لسان العرب، مادة: «ذ ر و».

٣) ينظر: التصريح ٥/ ٤٠٩، وشذا العرف ص ٢٠٣.

٤) ينظر: الكتاب ٤/ ٣٩٣ بتصرف يسير.

٥) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ص٦٠٤.

٦) ينظر: أوضح المسالك ٤/ ٣٨٧، ٣٨٨.

٧) ينظر: نزهة الطرف للميداني ص٢٥٥ و شرح الأشموني ٤/ ٣٠٥، ٣٠٦.

وإذ اعتُرِض عليهم بإعلال: «تَغَازَيْنَا»، ونحوه، ممّا وقع في أوله تاء التفاعل، حيث قلبت فيه الواو ياء، مع خلو مضارعه «يَتَغازَى» من الكسر قبل الآخر فلا يوجد ما يحمل عليه! أجابوا بما أجاب به الخليل سيبويه حين سأله عن ذلك، وهوأن الإعلال ثبت في الفعل قبل مجيء التاء في أوله، أي: أن الإعلال جرى في: غَازَيْنَا، بالحمل على: نُغازِي، ثم استصحب مع التاء، كاستصحابه مع هاء التأنيث، نحو: المُعْطاة[1][2].

يقول سيبويه: «هذا باب ما يلزم الواوَ فيه بدل الياء، وذلك إذا كانت فَعَلْتُ على خمسة أحرف فصاعدا، وذلك قولك: أَغْزَيْتَ...وسألت الخليل عن ذلك فقال: إنما قُلبتْ ياءً؛ لأنك إذا قلت: يُفْعِل لم تثبت الواو للكسرة، فلم يكن ليكون فَعَلْتُ على الأصل وقد أُخْرِجَت يُفْعِل إلى الياء. وأُفْعِل، وتُفْعِل، ونُفْعِل. قلت: فما بالُ تَغَازَيْنا، وتَرَجَّيْنا وأنت إذا قلت يُفْعِل منهما كان بمنزلة يُفْعَلُ، من غَزَوْتُ.

قال: الألف بدلٌ من الياء ههنا التي أبدلت مكان الواو، وإنما أدخلت التاء على غَازَيْتُ، ورَجَّيْتُ»[3].

ويرى فريق آخر منهم الرضي ت/ ٦٨٦هـ[4] أن علة القلب هي وقوع الواو رابعة متطرفة، وهو موضع يليق به التخفيف، مع تعذر قلبها ألفًا الذي هو غاية التخفيف، فقلبت ياءً؛ إذ هي أخفّ من الواو، وضَعّف علة الحمل بعدم اطرادها في نحو «الأَعْلَيانِ» حيث لا يوجد ما يحمل عليه في الإعلال.

١) فالأصل في «المُعطاة»: مُعْطَو، أبدلت الواو ياء لوقوعها رابعة طرفا بعد فتح فصارت: مُعْطًى، ثم زيد عليه تاء التأنيث، فصار: مُعطاة، ينظر: المساعد ٤/ ١٢٧، ١٢٨.

٢) ينظر: التصريح ٥/ ٤٠٩، ٤١٠، والمنهج الصرفي ص٦٠

٣) الكتاب ٤/ ٣٩٣.

٤) ينظر: شرح الشافية ٣/ ١٦٦، ١٦٧، والمنهج الصرفي.ص٦٠، ٦١.

وأرى: أن كلتا العلتين- الحمل، والتطرف- سبب الإعلال في هذا الموضع لتساويهما في القوة؛ لأنه إذا رجحت علة الحمل بقوتها في نفسها ترجحت علة التطرف باطرادها، وقد جوّز ابن جني[1] وغيره تعليل الحكم الواحد بعلتين .

الثالث: إذا وقعت الواو طرفًا حقيقةً، أو حُكْمًا بعد ضمٍّ أصليٍّ، وكان ذلك في اسمٍ متمكن وجب قلبها ياءً، والضمة قبلها كسرة، مثل: أَدْلٍ- جمع دَلْو- أصله: أَدْلُو، تطرفت الواو بعد ضم في اسم متمكن، فقلبت ياءً، وأُبدلت الضمة كسرة، ثمّ أُعِلّ إعلال قاضٍ[2]، ومثل: التَّغازِيان، مثنى التَّغازِي، والأصل: التغازُوان، وقعت الواو بعد ضمة في اسم متمكن، وهي في حكم الطرف، فقلبت ياءً، والضمة قبلها كسرة، للاستثقال؛ لأن الواو المضموم ما قبلها ثقيل على ثقيل، خاصة في الاسم المتمكن، وفي الطرف الذي هو محل التخفيف، فإن لم تكن الواو طرفًا لم تقلب، مثل: القُوَباء[3]، ومثل: عُنْفُوان، لأن الألف والنون فيه مزيدتان لغير التثنية، فهما ليستا في نية الانفصال، وكذلك إذا كانت في آخر الفعل لم تقلب، مثل: يَدْعُو؛ وذلك لأن الفعل وإن كان أثقل من الاسم، والتخفيف به أليق، لكن صيرورة الكلمة فعلاً لا تكون إلّا بالوزن؛ إذ أصله المصدر، وهو ينتقل إلى الفعلية بالبنية فقط، فلمّا كانت الفعلية تحدث بالبنية، واختلاف أبنية الأفعال الثلاثية، وتميز بعضها عن بعض إنّما يكون بحركة العين احتاطوا في حفظ تلك الحركة، فتبيّن أنه لا يجوز قلب ضمة «يدعو» كسرة لئلّا يلتبس بناءٌ بآخر[4].

---

١) ينظر: الخصائص لابن جني تحقيق أ/ محمد علي النجار ١/ ١٠٠، ١٠١، ط/ المكتبة العلمية.

٢) ينظر: المنصف ص٣٦٤، ونزهة الطرف للميداني ص ٢٥٨، وتاج العروس، مادة: «د ل و».

٣) القوَباء – بضم الفاء وفتح العين- داء معروف يصيب الجلد، يتقشر، ويتسع يداوى بالريق، ويجوزفيه إسكان العين تخفيفـًا، ينظر: الصحاح للجوهري، مادة: «ق و ب»، ط/ دار إحياء التراث العربي، الأولى، سنة ١٤١٩هـ= ١٩٩٩م.

٤) ينظر: شرح الملوكي في التصريف ص٤٦٧، ٤٧٠، وشرح الشافية للرضي ٣ / ١٦٨، ١٦٩، ونزهة الطرف في علم الصرف لابن هشام ص١٣٩، والمنهج الصرفي ص٧٦.

الرابع: أن تقع الواو لامًا لاسمِ مفعولٍ من الماضي الثلاثي المكسور العين، مثل: قَوِيَ علَيَّ، فهو مَقْوِيّ، والأصل: مَقْوُوو، بثلاث واوات، الأولى عين الكلمة، والثانية واو مفعول، والثالثة لام الكلمة، فقلبت اللام ياءً وجوبًا، حملًا للاسم على الفعل، وتخلصًا من ثقل الواوات المتوالية، فصار مقْوُوي، اجتمعت الواو والياء، وسبق أحدهما بالسكون الأصلي، فقلبت الواو ياءً، وأدغمت في الياء؛ ثم أبدلت ضمة العين كسرة لتسلم الياء، فإن كانت عين الفعل الماضي مفتوحة ترجّح التصحيح، مثل: مَغْزُوّ، من غَزا، وندر الإعلال، مثل: عدا عليه فهو:مَعْدِيّ[1].

الخامس: أن تقع الواو لامًا لجمع على «فُعُول»، نحو: عِصِيّ ـ جمع عَصًا ـ وأصلها: عُصُوو، بواوين، بوزن «فُعُول»، استثقل اجتماع الواوين في الطرف، وفي الجمع الذي هو ثقيل بنفسه، مع ضم فائه، وعينه، فقلبت الأخيرة ياءً وجوبًا؛ تخفيفًا، ثم أُعِلّت الأولى بالقلب والإدغام، وكُسِر عين الجمع وجوبًا لتصح الياء، ثم كسرت الفاء جوازا للإتباع، ومثله: حِلَية، وحُلِيّ[2]، فإن كانت الواو لامًا لمصدر على «فُعُول» كان ترك القلب أولى؛ لخفة المفرد، مثل: عُتُوّ، ومن قلب، فقال: عِتِيّ، حمله على الفعل، فإن لم تتطرف الواوان، فلا قلب، مثل: الأُبُوّة، والأُخوّة؛ إذ هما مبنيّتان على التاء[3].

قلب الواو القريبة من الطرف ياءً:

تقلب الواو القريبة من الطرف ياءً في موضعين:

---

١) ينظر: شرح الشافية للرضي ٣/ ١٧٠، والمساعد ٤/ ١٥٤، والتصريح ٥ / ٤١٩، والمنهج الصرفي ص٧٠-٧٢.

٢) ينظر: الموجز في النحو لابن السراج تحقيق د/ مصطفى الشويمي، وآخر ص ١٥٢، ١٥٣، ط/ مؤسسة بدران للطباعة، بيروت، ولسان العرب، مادة: «ح ل و».

٣) ينظر: شرح الملوكي ٤٧٧ ـ ٤٧٩، و شرح الشافية للرضي ٣/ ١٧١، ونزهة الطرف في علم الصرف للميداني ٢/ ٢٦١، والتصريح ٢/ ٣٨٣.

أحدهما: يجب عند جمهور الصرفيين قلب الواو ياءً إذا وقعت لامًا لاسمٍ على وزن «فُعْلَى» – بضم الفاء وسكون العين- مثل الدُّنْيا، والعُلْيا، والقُصْيا، وهذه وإن كانت في الأصل صفات؛ لأنها من باب (أَفْعَل) التفضيل، لكنها جرت عندهم مجرى الأسماء الجامدة، وأصلها: الدُّنْوَى، والعُلْوَى، والقُصْوَى، تأنيث الأدْنَى، والأَعْلَى، والأَقْصَى، وقعت الواو لامًا لما هو بمنزلة الاسم على «فُعْلَى»، فقلبت ياءً.

يقول إمام النحاة سيبويه: «وأما (فُعْلَى) من بنات الواو فإذا كانت اسمـًا فإنّ الياء مبدلة مكان الواو، كما أبدلت الواو مكان الياء في (فَعْلَى)، فأدخلوها عليها في (فُعْلَى) كما دخلت عليها الواو في (فَعْلَى) لتتكافآ، وذلك قولك: الدُّنْيا، والعُلْيا، والقُصْيا، وقد قالوا القُصْوى، فأجروها على الأصل؛ لأنها قد تكون صفة بالألف واللام.....»[1]

وعلة قلب الواو ياءً هنا – كما يفهم من عبارة سيبويه - حصول التعادل بين الواو، والياء في الإعلال، حيث أُعلّت الواو بقلبها ياءً إذا كانت لامًا لـ (فُعْلَى) اسمـًا، كما أعلت الياء بقلبها واوًا إذا كانت لامًا لـ(فَعْلَى) اسما، نحو: «تَقْوَى»، وينضاف إلى هذا استثقال وقوع الواو، في «فُعْلى» قرب الآخر الذي هو محل التخفيف، مع ضم الفاء، وهو أيضا ثقيل، وقُصد فيه مع التخفيف الفرق بين الاسم، والصفة، فقلبت في الاسم دون الصفة؛ لكون الاسم أسبق، فعُدِّل بقلب واوه ياءً، فلمّا وصل إلى الصفة؛ خُلِّيت قصدًا للفرق بينهما[2]

---

١) الكتاب ٤/ ٣٨٩.

٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٥/ ٣٠٥، والتكملة ص٢٦٩، وشرح الشافية للرضي٣/ ١٧٨، ١٧٩، ولسان العرب مادة: «ق ص و»، وشرح ألفية ابن مالك للمرادي ٢/ ٥٤٤، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي، تحقيق د. أحمد الخراط، ٥/ ٦١٠، ٦١١، ط/ دار القلم، دمشق، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي ٩/ ١٨٥- ١٩٣ تحقيق/ د. محمد إبراهيم البنا، ط: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى.

وذهب ابن مالك[1]، وابن هشام[2]، وغيرهما[3] إلى أن الواو إنّما تقلب ياءً إذا وقعت لامًا لـ«فُعْلَى» الصفة لثقلها، فهي أولى بالتخفيف، فإن كانت اسمًا لم تُغَيَّر: كـ«حُزْوَى» – اسم موضع – وأنّ استعمال «الدُّنْيا» صفة هو الأصل؛ لجريانها على موصوفها في نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِزِينَةٍ ٱلْكَوَاكِبِ ﴾[4]، واستعمالها غير جارية على موصوف مُزال عن الأصل، ومَعامَلٌ معاملته.

وأرى: رجحان ما ذهب إليه ابن مالك ومن وافقه في هذه المسألة لقوة حجتهم، ولأنه يتواءم والعلة الرئيسة لباب الإعلال ألا وهي التخفيف.

ثانيهما: أن تقع الواو عينًا لـ«فُعَّل» – بضم الفاء وفتح العين المشددة– جمعًا صحيح اللام، فتقلب ياء جوازا، مثل: «صُيَّم» – جمع صَائِم – والأصل: صُوَّم، بواو مشددة قبلها ضمة، والضمة بعض الواو، فكأنّه اجتمع قبل الطرف ثلاث واوات في الجمع الذي هو ثقيل بنفسه، فعوملت الواو الثانية معاملة الواو الواقعة طرفًا في مثل: عِتِيّ – جمع عَاتٍ – فخففت بالقلب ياء، ثم قلبت الواو الأولي ياءً أيضا لاجتماع واو، وياء، وسبق إحداهما بالسكون، ثم أدغم الياءان؛ إذ هما أخف من الواوين، والأكثر التصحيح، فيقال صُوَّم، فإنْ كانت لام الجمع مُعلَّة، كغُوّى – جمع غَاوٍ – أو كان الجمع علي وزن فُعّال –

---

١) يقول في الألفية ص٦٥، ط/ مكتبة الآداب:

من لام (فَعْلَى) اسماً أتى الواو بدلْ *** ياءٍ كـ(تَقْوَى) غالباً جاء ذا البدلْ

بالعكس جاء لامُ(فُعْلى) وصفا *** وكون (قُصْوَى) نادراً لا يخفى

وينظر: شرح ألفية ابن مالك للمرادي ٢/ ٥٤٤.

٢) ينظر: أوضح المسالك ٤/ ٣٨٨، ونزهة الطرف ص ١٤٠.

٣) من هؤلاء ابن السكيت ت/ ٢٤٤هـ، وابن عقيل ت/ ٧٦٩هـ، والشيخ / أحمد الحملاوي ت/ ١٣٥٠هـ ينظر: تهذيب اللغة للأزهري تحقيق أ/ محمد عوض مرعب مادة: «ق ص و»، ط/ دار إحياء التراث العربي بيروت، الأولى، سنة ٢٠٠١م، والمساعد ٤/ ١٥٨، وشذا العرف ص٢٠٣، ٢٠٤.

٤) من الآية (٦) من سورة الصافات.

بضم الفاء وتشديد العين – مثل: صُوَّام – جمع صَائِم – وجب التصحيح؛ لئلا يجتمع في الأوّل إعلالان؛ ولبعد الواو من الطرف في الثاني؛ بسبب فصل ألف الجمع بينهما، وشذّ قول ذي الرمّة:

أَلَا طَرَقَتْنا مَيّةُ بنةُ مُنْذِرٍ ***** فما أَرّق النُّيّام إلّا سَلامُها [1]

لأنه أعلّ «النُّيّام»، فقلب الواو ياءً، والقياس التصحيح، فيقال النُّوّام؛ لبعد الواو من الطرف[2].

وأقول: التخفيف هو العلة الأساس لقلب الواو طرفًا، وقريبًا منه ياءً، وتبين مدى أثر تطرف الواو في بنية الكلمة، حيث أدّى إلى قلبها ياء في خمسة مواضع، ويتسع مجال هذا القلب، وتقل أسبابه المتضامة مع التطرف حين ينكسر ما قبل الواو؛ إذ الكسر يستدعي قلبها ياء لما بينهما من التناسب، كما في الدَّاعِي، وتكثر، وتقوى دواعيه المنضافة إلى التطرف حين تقع الواو بعد ضم؛ لأن الضم يستبقيها، ويلائمه تصحيحها، ومن ثَم احتاجت إلى ما يعضدها لتقلب ياءً، فلا تقلب إلا في اسم متمكن، ويكون ذلك بعد قلب الضمة قبلها كسرة، كما في التَّغازي، ويضيق مجال هذا القلب، وتكثر أسبابه حين تقع

---

١) البيت من الطويل، وهو في ديوانه ص١٠٠٣ تحقيق د/ عبدالقدوس أبوصالح، ط/ مؤسسة الإيمان، بيروت، الثانية، سنة١٤٠٢هـ= ١٩٨٢م، برواية: ألا خَيّلتْ ميٌّ وقد نام صحبتي** فما نفّر التهويم إلا سلامها، ولا شاهد في البيت على هذه الرواية، وهو لذي الرمة في المنصف ص٢٩١ ، ٢٩٢، وشرح الملوكي في التصريف ص ٤٩٦، وشرح الشافية للرضي ٤/ ٣٨٢، ولأبي الغمر الكلابي في المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية للعيني تحقيق أ.د/ علي محمد فاخر وآخرين ٤/ ٢١٠٣، ط/ دار السلام، القاهرة، الأولى سنة ١٤٣١هـ= ٢٠١٠م، وبلا نسبة في الممتع ٢ / ٤٩٨، وطرقتنا: زارتنا ، لسان العرب، مادة «ط ر ق»، وخيلت مي: بعثت بخيالها، والتهويم: هز الرأس من النعاس، لسان العرب، مادة «هـ و م»، ويروى: كلامها مكان: سلامها.

٢) ينظر التكملة ص٢٦٣ ، والمنصف ص٢٩١ ، والملوكي ص٤٩٥ ، ٤٩٦ ، وشرح الشافية للرضي ٣/ ١٧٣ ، ولسان العرب مادة: «ب و ك»، والتصريح ٥/ ٤٢٢ ، وشذا العرف ص٢٠٥.

الواو بعد فتح لخفته، مثل القلب في يُعطيان، مبنيًا للمفعول، و يصحب إعلال الواو في بعض هذه المواضع تغييرات أخرى في البنية، مثل إبدال ضمة ما قبلها كسرة ليحدث التناسب بينها وبين الياء المبدلة عنها، كما في: أَدْلٍ، ومثل قلب واو مفعول قبلها ياء، وإبدال ضمة عينه كسرة، كما في: مَقْوِيّ، وأيضًا قلب واو الجمع الذي على (فُعُول) ياءً، مع تبديل ضم عينه، وفائه كسرًا، مثل: عِصِيّ.

أمّا قلب الواو ياءً قبل الطرف فلم يجاوز الموضعين، وكان جائزًا في أحدهما، وكان الداعي إليه مع القرب من الطرف قويًا، متمثلًا في ضم أول البناء، كالدُّنْيا، أوسبقها بواو أخرى، قبلها ضمة، كمافي: «صُوّم، وصُيّم»، وكل واحد منها ثقيل، ويدل ذلك على أن لكلٍّ من تَطرُّف الحرف، وقربه من الطرف آثاراً في البنية غير أن تطرف الحرف أقوى أثراً.

المسألة الثالثة

قلب الواو والياء ألفًا

يقلب كلٌّ من الواو، والياء ألفين، بشروط عشرة، هي على سبيل الإجمال:

الأول، والثاني: أنْ يتحركا بحركة أصلية، الثالث، والرابع: أن ينفتح ما قبلهما، سواءً أكان الفتح أصليّا، أم عارضًا، وأن تتصل الفتحة بالواو، أو الياء في كلمة واحدة، الخامس أن يتحرك ما بعدهما إذا كانتا عينين[1]، وألّا يليهما ألفٌ، ولا ياءٌ مشددة، إذا كانتا لامين، والسادس، والسابع: ألّا تكون الواو، أو الياء عينًا لفعل على «فَعِل» – بكسر العين- الذي الوصف منه على «أفْعَل»، ولا لمصدره، الثامن: ألّا تكون إحداهما عينًا لما آخره زيادة مختصة بالاسم، كالألف، والنون المزيدتين للتثنية، التاسع: ألّا تكون إحداهما

١) قد يعترض على هذا الشرط بإعلال نحو «إقامة»، و«استبانة» حيث وقعت الواو والياء فيهما عينين وقلبتا ألفا مع سكون ما بعدهما، ويندفع هذا بأنهما أُعِلا بالحمل على فعليهما، وهذا الشرط خاص بما أعل بطريق الأصالة ينظر: المنهج الصرفي ص٩٢

متلوّة بحرف يستحق هذا الإعلال، والعاشر: الّا تكون الواو عينًا لـ«افْتَعَل» الدال على المشاركة[1].

فإذا تحققت هذه الشروط أُعِلّ كلٌّ من الواو، والياء بقلبه ألفًا، مثل: غَزَا، ورَمَى، والأصل: غزَوَ، ورمَيَ، تحركت الواو والياء بعد فتح فقلبتا ألفًا، وإذا لم تتحقق امتنع الإعلال، فلا قلب في «القَوْل»، و«البَيْع»؛ لسكون الواو، والياء فيهما، ولا في تَوَم، وجَيَل مخففي تَوْأَم[2]، وجَيْأَل[3]؛ لأن حركتهما عارضة، ولا في «حِيَل»، و«عِوَض»؛ لانعدام الفتحة قبلهما، وكذلك لا تقلب الياء ألفًا في «بَيان»، ولا الواو في «دَعَوَا»، وفَتَوِيّ؛ لأن الأوّل وقع فيه بعد الياء- عين الكلمة- ساكن، ووقع في الثاني ألف بعد الواو، التي هي لام، وفي الثالث ياء مشددة بعد الواو وهي لام أيضًا، وكذلك لا إعلال في «عَوِرَ»، و«عَوَرٍ»؛ لأن الواو في الأوّل عينٌ لـ«فَعِل» الذي الوصف منه على «أفْعَل»، وفي الثاني عينٌ لمصدره، ولم تقلب الياء في «الحَيَا» – أي:الخِصْب- لأنّها عين الكلمة، وبعدها ياءٌ أخرى تستحق هذا الإعلال؛ إذ أصله: الحَيَي[4] – بياءين- وكلتاهما تستحق القلب ألفًا، فقلبت الثانية دون الأولى؛ وكانت أولى بالقلب لأنها طرف، وهو محل التغيير، ولم يُعلّ نحو «الهَيَمان»، و«الجَوَلان» مصدَرَي: هَام، وجَال؛لأن كلّا من الياء والواو فيهما عين كلمة، آخرها زيادة خاصّة بالاسم[5].

---

١) ينظر: إيجاز التعريف في علم التصريف لابن مالك تحقيق أ/ محمد المهدي عبدالحي ص١٦٤- ١٧٠ ط/ الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ٢٠٠٢م، وشرح الأشموني ٤/ ٣١٤ ـ ٣١٧، وشذا العرف ٢٠٧، ٢٠٩، والمنهج الصرفي ص ٩٠-٩٩.

٢) التوأم: المولود مع غيره في بطن من الاثنين إلى ما زاد، والجمع توائم، وتؤام ينظر: لسان العرب مادة: «ت أ م».

٣) الجيأل: الضبع، ينظر: لسان العرب، مادة: «ج أ ل».

٤) ينظر: لسان العرب مادة: «ح ي ي».

٥) ينظر: التكملة ص٢٦٧، والمساعد ٤/ ١٦٥، وشذا العرف ص٢١٠

وعلة إعلال الواو، والياء بقلبهما ألفًا عند تحقق الشروط هي الاستثقال، وهي علة ضعيفة؛ لأن الواو، والياء إذا انفتح ما قبلهما خفّ ثقلهما، وإن كانتا متحركتين، لكنّهما يقلبان على الرغم من هذا؛ لأن كثرة دوران أحرف العلة في الكلام، وهما أثقلها سوّغت قلبهما إلي ما هو أخف منهما، وهو الألف، خاصة مع تثاقلهما بالحركة، وتهيؤ سبب التخفيف، بانفتاح ما قبلهما لكون الفتحة مناسبة للألف، ولضعف هذه العلة لم يقلبا ألفًا إذا كانا فاءين، لبعدهما من الطرف، ويقلبان إذا كانتا طرفًا أو، قريبا منه بأن كانتا لامين، أوعينين؛ لأنّ الأطراف، وما جاورها محل التخفيف، فيقلبان طرفًا مطلقًا، أي: سواءً تطرفا حقيقةً، مثل: رمي، أم حكمًا، مثل: غُزاة، وتُقاة، **والأصل**: غُزَوَة، وتُقَيَة، قلبت الواو، والياء المتطرفتين حكمًا ألفًا لتحقق الشروط[1]، وسواءً أكانتا في فعل، مثل: دَعَا، أم في اسم مشابه له، مثل: أَحْوَى، أم في اسم غير مشابه، مثل: رِبًا، وأصلها: دعَوَ، وأَحْوَو، وربَوٌ، تحركت الواو فيها بعد فتح، فقلبت ألفًا.

وأمّا إذا كان الواو، والياء قريبين من الطرف، فلا يقلبان إلّا في فِعْل، مثل: قام، وأصله قَوَم، أو في اسمٍ موازن له[2]، مثل: مَقَام- والأصل: مَقْوَم، نقلت حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها، ثم قلبت ألفًا لتحركها بحسب الأصل، وانفتاح ما قبلها بحسب الآن - أو كانتا في مصدر جَارٍ علي فعله، في ثبوت زياداته في مثل موضعها منه، مثل:

---

١) قال الرضي: «وإنّما لم يُعلّ، نحو: النزوان والغليان للزوم الألف والنون، فأخرجت اللام من التطرف، فصارت الواو والياء كما في الْجَوَلان والطيران فإن قيل: هلّا منع التاء اللازم في نحو غُزَاة وتُقَاة من إعلال اللام ومن التطرف كما منعت التاء اللازمة في نحو: عَنْصُوَة - أي: القليل المتفرق- من قلب الواو ياء قلت: لأن الواو المضموم ما قبلها لم تقلب ياء في موضع إلا متطرفة، بخلاف قلب الواو والياء ألفـًا فإنه ثبت في المتوسطة أيضـًا كثيراً، كَقال ومَقَال، فلم يعتد بالتاء التى أصلها عدم اللزوم، بخلاف الألف والنون فإنهما على اللزوم» شرح الشافية ٣/ ١٠١ بتصرف يسير.

٢) المراد بموازنة الاسم للفعل هنا مساواته له في عدد الحروف والحركات والسكنات المعينة، وإن خالفه في تعيين الزيادات وأماكنها، فبَاب موازن لضَرَب، وَمَقام بوزن يَحْمَد لكن الميم لا تزاد أول الفعل ينظر: شرح الشافية للرضي ٣/ ١٠٣، ١٠٤.

إقامة، وأصله: إقْوام، فلمناسبته التامة مع فعله أعلّ إعلاله، بنقل حركة الواو إلى ما قبلها، وقلبها ألفًا، ثم حذف أحد الألفين وعوض عنه بالتاء، ولم يُعلّ نحو: الطَّيَران إعلال فعله لضعف التناسب بينهما؛ لأن في آخره زيادة مختصة بالاسم هي الألف والنون فخرج بهذه الزيادة عن مشابهة الفعل الذي هو الأصل في الإعلال [1].

ومجمل القول: أنّ الواو والياء إذا تحركا، وانفتح ما قبلهما، وكَانَا في الطرف قُلِبتا ألفًا مطلقًا للتخفيف؛ لأن الطرف محل التغيير والتخفيف، فإن كانا قريبين منه اشترط لقلبهما أن يكونا في فِعْلٍ، أو اسم موازنٍ له، أو مصدر جارٍ عليه، فإن كَانَا في موضع الفاء فلا قلب، ويتبين من ذلك كيف أثر تطرف الواو، والياء، وقربهما من الطرف في إعلالهما بالقلب ألفًا؟.

المسألة الرابعة

قلب الواو والياء طرفًا وقريبًا منه همزة

يجب قلب كلّ من الواو، والياء المتطرفتين، والقريبتين من الطرف همزة في المواضع التالية:

الأول: أن تتطرف إحداهما، لفظًا، أوتقديرًا، بعد ألف زائدة، مثل: «عَطَاء»، و«رِدَاء»، والأصل: عَطاو، ورِداي، أبدلت الواو، والياء فيهما همزة لتطرفهما لفظا إثر ألف زائدة[2]، وقيل: قُلبتا أوّلًا ألفين؛ لتحركهما، وقبلهما فتحة، لا حاجز بينها، وبينهما

---

١) ينظر: الكتاب ٤/ ٣٨٧، ٣٨٨، والمنصف ص ٢٩٢، وشرح الملوكي ٢٢٠، ٢٢٣، وإيجاز التعريف ١٧٠ ـ ١٧٧، وشرح الشافية للرضي ٣/ ٩٥- ١٠٨، وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق أ/ محمد باسل عيون السود ص٦٠٩، ط/ الأولى، دار الكتب العلمية ـ بيروت سنة ١٤٢٠هـ= ٢٠٠٠م، والمساعد ٤/ ١٦٠ ـ ١٦٦

٢) ينظر: المفتاح في الصرف لعبدالقاهر الجرجاني، حققه وقدم له: الدكتور/ علي توفيق الحَمَد، ص٩٥، ط/ مؤسسة الرسالة، بيروت، الأولى سنة ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧م، وشرح تصريف ابن

غير الألف، وهو حاجز غير حصين؛ لأنه ساكن، زائد، وانضم إلى ذلك كونهما في محل التغيير، وهو الطرف، وبعد قلب كل منهما ألفًا يجتمع ساكنان الألف المنقلبة عنهما، والألف الزائدة، فوجب: إمّا الحذف، وإمّا التحريك، ولا سبيل إلى الحذف؛ لأنه يفوت المدّ، إن حذفت الأولى، ويفوت لام الكلمة، إن حذفت الثانية، فلمّا امتنع الحذف تعين التحريك، وكانت الثانية أولى به لكونها آخر الكلمة، وهو يكثر فيه التغيير، فلمّا حُرّكت قلبت همزة(١).

ومثال تطرفهما تقديرًا: «سَقّاءَة»، و«كِسَاءَانِ»؛ إذ الأصل: سَقّاية، وكِسَاوَانِ، وقعت الياء، والواو متطرفتين تقديرًا؛ لأنّ سَقّاءة لم تُبن على التأنيث، ولم تُبْن كِسَاوَانِ على التثنية، فعلامتا التأنيث، والتثنية فيهما غير لازمتين؛ لذا فهما في تقدير الانفصال، فصارت الواو، والياء فيهما كالمتطرفتين حقيقةً، وقد وقع كلٌّ منهما بعد ألف زائدة، فقلبتا همزة، أو ألفًا، فهمزة، على القولين السابقين(٢).

وتشارك الألفُ الواو، والياء في هذا الموضع، فإذا تطرّفت بعد ألف زائدة قلبت همزة، مثل، حَمْراء، وأصلها: حَمْرَى، كسَكْرَى، زِيدت ألف قبل الآخر للمدّ، فالتقى ألفان، أُبدلت الثانية منهما همزة، وخُصّت بالإبدال؛ لأنها طرف، وهو محل التغيير،

مالك لابن إيازص١٣٥، وأوضح المسالك٤/ ٣٧٣، ٣٧٤، وتاج العروس، مادة: «ع ط و»، وشذا العرف ص١٩٤.

١) ممن قال بذلك ابن يعيش ت/ ٦٤٣ هـ، وابن عصفورت/ ٦٦٩هـ، والرضي ت/ ٦٨٦هـ ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٠/ ١٠٨، ١٠٩، والممتع ١/ ٣٢٦، وشرح الشافية للرضي ٣/ ١٠٢، ١٢٧، وشرح الأشموني٤/ ٢٨٦.

٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٠/ ١٠٩، والممتع ١/ ٣٢٧، وشرح تصريف ابن مالك لابن إياز ص١٣٧، وشرح الشافية للرضي٣/ ١٧٣، ١٧٤.

وهذا مذهب البصريين فيما خُتم بألف التأنيث الممدودة حيث يرون أنها فرع عن ألف التأنيث المقصورة[1].

تتمة: ممّا أبدلت منه الهمزة أيضـًا لتطرفه بعد ألف زائدة حرف الهاء، كما في «مَاء»؛ لأن أصله: مَوَهٌ، بدليل قولهم في جمعه: أَمْوَاهٌ، وتصغيره على: مُوَيْه، فقلبت الواو فيه ألفًا لتحركها بعد فتح، ثم قلبت الهاء همزة، لوقوعها طرفًا إثرألف زائدة، تشبيهًا لها بحروف العلة لخفائها، مثلهنّ[2].

الثاني: أن تقع الواو، أو والياء عينًا لاسم فاعلِ فعلٍ أُعلّت فيه، مثل: «قائِل»، و«بائِع»، أصلهما: قاوِل، وبايع، وفعلهما: قَال، وبَاعَ، وكلاهما مُعَلّ، فأعلّت الواو، والياء في اسمي الفاعل، بقلبهما همزة، حملًا على إعلالهما في الفعل، وكان ذلك دون تَدَرُّج[3]، وقال الرضي[4]، وغيره[5]: بل قلبت الواو، والياء أوّلًا ألفًا، ثم همزة، على نحو ما سبق في: عَطاء، ورِداء.

الثالث: أن تقع إحداهما بعد ألف الجمع الأقصى الذي على وزن مَفاعِل، وشبهه، وقد كانتا مدّتين زائدتين في المفرد، مثل: عَجُوز، وعَجائِز، وصَحِيفة، وصَحَائِف، والأصل: عَجاوِز، وصَحايِف وقعت الواو، والياء بعد ألف جمع على مَفاعِل، وهما في

---

١) ينظر: شرح الملوكي ص٢٦٧، ٢٦٨ و الممتع ١/ ٣٢٩، والهمع ٣/ ٢٨٩، ويرى الكوفيون أن ألف التأنيث الممدودة أصل برأسها، وليست فرعـًا عن المقصورة، ينظر: الهمع ٣ / ٢٩٠، والتبيان في تصريف الأسماء ص١٠٥.

٢) ينظر: شرح الملوكي ص٢٧٩، ٢٨٠، وشرح الشافية للرضي ٣/ ٢٠٨، ولسان العرب، مادة: «م و هـ»، والمقاصد الشافية للشاطبي ٩/ ٧، وشذا العرف ص١٩٧.

٣) ينظر: المفتاح في الصرف ص٧٣، وأوضح المسالك ٤/ ٣٧٤.

٤) ينظر: شرح الشافية للرضي ٣/ ١٠١، ١٠٢.

٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٠/ ٦٦، والممتع ١/ ٣٢٧، ٣٢٨، وإيجاز التعريف في علم التصريف لابن مالك ص١٠٧.

المفرد مدّتان زائدتان، فقلبتا همزة[1]، وقيل: قُلبتا أوّلاً ألفًا؛ لتحركهما بعد فتح بينه، وبينهما حاجز غير حصين هو الألف، فلم يعتدّ به، هذا مع كونهما في الجمع الأقصى الذي هو مستثقل، وقربهما من الطرف الذي هو محل التغيير، وبعد قلبهما ألفًا اجتمع ألفان، ولا سبيل إلى حذف إحداهما، فحركت الثانية، فانقلبت همزة[2].

وتشارك الألفُ الواو والياء في هذا الموضع، مثل: رَسائِل، والأصل: رَسااِل، وقعت الألف بعد ألف الجمع الذي على شبه مَفَاعِل، وهي في المفرد حرف مدٍّ زائدٍ، فقلبت همزة[3].

الرابع: أن تقع إحداهما ثاني حرفي علة بينهما ألف مَفَاعِل، أو شبهه، مثل: أَوائِل، جمع أَوّل، ونَيائِف، جمع نَيِّف، أصلهما: أَوَاوِل، ونَيَايِف، وقعت الواو والياء فيهما ثاني حرفي علة أحاطا بألف الجمع الأقصى، فقلبتا همزة، أو ألفًا فهمزة؛ استثقالًا لتوالي ثلاث ليّنات متصلة بالطرف، في الجمع الأقصى الذي هو مستثقل، فخُفّف بقلب الثالث همزة؛ لقربه من الطرف، الذي هو محل التغيير، وإذا بعدت الواو، والياء من الطرف، لم ينقلبا، كما إذا وقعا ثاني ليّنين بينهما ألف مفاعيل، مثل: طَوَاوِيس، لم تقلب الواو الثانية فيه همزة؛ لأن الياء المَدّية فصلت بينها وبين الطرف، فصارت بعيدة عنه، وحينئذٍ لا قلب[4].

هذا، وللمحقق الرضي كلام دقيق عَلّل به لقلب أحرف العلة المتطرفة همزة، وهو ممن يقول بقلبها أولًا ألفًا، ثم همزة، يقول: »...ولمناسبة القلب آخر الكلمة أُعِلّ الواو

---

١) ينظر: أوضح المسالك ٤/ ٣٧٤، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٤/ ٢٨٨، ٢٨٩، ط/ دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، وشذا العرف ص١٩٤.

٢) ينظر: شرح الشافية للرضي ٣/ ١٠١، ١٠٢.

٣) ينظر: شرح الشافية للرضي٣/ ١٠١، ١٠٢، وأوضح المسالك ٤/ ٣٧٤.

٤) ينظر: التكملة: ص ٢٦٢، و شرح الملوكي ص٤٨٧ ـ ٤٨٩، وشرح الشافية للرضي٣/ ١٠١، ١٠٢، وشرح ألفية ابن مالك للمرادي ٢/ ٥١٥، والدر المصون ٤/ ٢١٣، والقاموس المحيط مادة: «أ و ل»، وشذا العرف ص١٩٥، والمنهج الصرفي في الإبدال والإعلال ص١٢٦.

والياء أخيرًا هذا الإعلال، وإن كان قبلهما ألف، بشرط كون الألف زائدة، لأنها إذن في حكم العدم، وذلك نحو: كِسَاء، ورِدَاء، وأما إذا كانت أصلاً كرَاي، وآي فلا تُعلان لكون الفاصل قويًا بالأصالة، وقد تقلب الواو والياء أيضًا قريبين من الطرف وقبلهما ألف زائدة ألفًا، بشرط أن ينضم إلى العلة المقتضية للانقلاب مقتضٍ آخر، وذلك لضعف العلة إذن بسبب فصل الألف بين الواو، والياء وبين الفتحة، وبعدم كونهما في الطرف، وذلك المقتضي: إما مشابهة الفعل المُعَلّ، ... وأداؤه معناه، وعمله عمله، كما في: قَائِم، وبَائِع، وإما اكتناف حرف العلة لألف الجمع الأقصى فيستثقل لأجل حرفي العلة، وكون الجمع أقصى الجموع، وذلك كما في بَوائِع، وأَوَائِل، وعَيَائِل، في جمع بائِعة، وأوَّل وعَيّل، وإما كون الواو، والياء في الجمع الأقصى الذي هما في واحدة مَدّتان زائدتان، كعَجَائِز، وكَبَائِر، وذلك لقصد الفرق بين المدتين الزائدتين، وبين الواو والياء اللتين كان لهما في الواحد حركة، سواء كانتا أصليتين كمَقَاوِمَ ومَعَايش، في جمع مَقَامة، ومعيشة، أو زائدتين ملحقتين بالأصل، كعَثَايَرَ وجَدَاوِلَ في جمع عِثْير[1] وجَدْوَل، فإن ماله حركة أصلية أجلد وأقوى، فلا ينقلب فإذا بعدت الواو والياء من الطرف نحو طَوَاوِيسَ لم ينقلبا ألفًا... فعلى هذا تبين كذلك أن الهمزة في نحو رِدَاء، وكِساء، وقائِل، وبائِع، وأوائِل، وبَوائِع وعَجائِز، وكَبائِر أصلها الألف المنقلبة عن الواو والياء، فلما احتيج إلى تحريك الألف وامتنع قلبها إلى الواو والياء لأنه إنما فُرّ منهما قلبت إلى حرف يكون أنسب بها بعد الواو والياء، وهو الهمزة، لأنهما حلقيتان، وإنما لم تحذف الألف الأولى للساكنين، كما هو الواجب في مثله، لكون ألف نحو قَائِل علامة الفاعِل، وألف نحو أَوَائِل، وعجائز علامة الجمع، ولو حذفت في نحو: رِداء لا لتبس بالمقصور، وأما الهمزة في نحو: رَسائِل فبدل من الألف التي في الواحد لا من الألف المنقلبة عن الواو والياء»[2].

---

١) عثير، بكسر الأول وسكون الثاني، وفتح الثالث: التراب، وهو ملحق بدرهم، لسان العرب، مادة: «ع ث ر».

٢) شرح الشافية للرضي ٣/ ١٠١، ١٠٢ بتصرف يسير.

وصفوة القول: أنّ أحرف العلة المتطرفة تقلب همزة، حين تقع بعد ألف زائدة، فإذا كانت قريبة من الطرف، قلب جميعها همزة أيضـًا، إذا وقعت بعد ألف مَفاعِل، وشبهه، وكانت مدّةً زائدةً في المفرد، ويختص حرفا الواو، والياء القريبين من الطرف بموضعين آخرين يقلبان فيهما همزة، أحدهما إذا كانتا عين اسم فاعل فعل، أُعلّا فيه، ثانيهما: إذا وقعتا ثانيتي ليّنين بينهما ألف مَفاعِل، وشبهه، وجميع ذلك يدلُّ على أثر وقوع حرف العلة طرفـًا، أو قريبـًا منه في البنية، حيث أدّى إلى قلبه همزة، في هذه المواضع، كما تبين أنّ تطرف أحرف العلة يجعلها عرضةً للإعلال أكثر منه حين تكون قريبة من الطرف؛ حيث لم يشترطوا لقلبها همزة إذا تطرفت سوى وقوعها بعد الألف الزائد، في حين تعددت شروط هذا الإعلال إذاقربت من الطرف؛ وكان ذلك كذلك لأن الطرف محل التغيير.

المسألة الخامسة

قلب الهمزة العارضة في «فَعَائِل» وشبهه ياءً أو واوًا

الهمزة ثقيلة على اللسان؛ لأنها ذات نبرة كريهة، وتخرج من أقصى الحلق، لذلك حرص العرب على تخفيفها عن طريق القلب، وغيره، فمن مواضع إبدالها باب الجمع الأقصى، ويُقصد به ما جاء من جموع التكسير على فَعائِل، وشبهه، وقُلِب فيه حرف العلة همزة، وهو نوعان: نوع وقع فيه حرف العلة بعد ألف الجمع، وهو في المفرد مدٌّ زائد، مثل: «قَلائِد»، ونوع وقع فيه الواو، أو الياء ثاني حرفين ليّنيين بينهما ألف فَعائِل، وشبهه، مثل: «أَوائِل»، فإن صحّت لام هذا الجمع توقفت التغييرات عند هذا الحدّ، وإذا كانت اللام واوًا، أو ياءً، أو همزةً وجب عمل تغييرين آخرين: الأول: إبدال كسرة الهمزة العارضة فتحة، والآخر: قلب الهمزة ياءً، في ثلاثة مواضع، وواوًا في موضع واحد[1]، وإليك بيان هذه المواضع.

١) ينظر: أوضح المسالك ٤/ ٣٧٨، ٣٧٩، والمنهج الصرفي في الإبدال والإعلال ص ٣٣، ٣٤.

أوّلًا: تقلب الهمزة العارضة في الجمع الأقصى ياءً، في المواضع التالية:

الموضع الأول: أن تكون لام الجمع همزة في المفرد، مثل: «خَطِيئة»، بوزن: فَعِيلة، وجمعها: خَطَايا، وأصله: خَطايِئ، بياء مكسورة – هي المدة الزائدة في المفرد – وهمزة بعدها هي لام الكلمة، أبدلت الياء همزة على حدّ الإبدال في: صَحَائف، فصارت: خَطائِئُ، بهمزتين أولاهما مكسورة، فخففت الثانية بإبدالها ياءً؛ لأنه إذا اجتمع همزتان في الطرف وجب تخفيف الثانية بقلبها ياءً، ثمّ قُلبت كسرة الأولى فتحة تخفيفًا؛ ثم قلبت الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصارت: خَطَاءا، اجتمع في الطرف الذي هو محل التخفيف ما يشبه ثلاث ألفات؛ إذ الهمزة المفتوحة تشبه الألف، وهذا غاية الثقل، فكان لابد من التخفيف، فقلبت الهمزة ياءً، ولم تقلب واوًا؛ لأن الياء أخف، وأقرب إلى مخرج الهمزة[1].

الموضع الثاني: أن تكون لام الجمع ياءً أصلية في المفرد، مثل: «قَضِيّة»، بوزن: فَعِيلة، وجمعه: قَضايا، وأصله: قضايي، بياءين الأولى هي الزائدة في مفرده، والثانية لامه، قلبت الأولى همزة، على حدّ القلب في لَطَائِف، فصار: قضائِيُ، بهمزة مكسورة، بعدها ياء، ثم قلبت الكسرة فتحة للتخفيف، فصار قضائَي، ثم قلبت الياء ألفًا لتحركها، وانفتاح ما قبلها، فصارت قضاءا، فاجتمع في الطرف الذي هو محل التخفيف شبه ثلاث ألفات، وتوالي الأمثال، وهو ثقيل، فقلبت الهمزة ياءً، فصار قضايا[2].

الموضع الثالث: أن تكون لام الجمع ياءً منقلبة عن واو في المفرد، مثل: «مَطِيّة»[3]، وجمعه: مَطَايَا، وأصله: مَطايِو، بياء هي الزائدة في المفرد، وواو هي لامه، قلبت الياء

---

١) ينظر: الموجز في النحو ص٩٣، وشرح الشافية للرضي ٣/ ٥٩، ٦٠، ١٨١، ولسان العرب مادة: «خ ط أ»، والمنهج الصرفي في الإبدال والإعلال ص ٣٥.

٢) ينظر: التصريح ٥/ ٣٨٤، وشذا العرف ص١٩٨، ١٩٩.

٣) المطية: الناقة التي يركب مَطاها، أي: ظهرها والدابة تمطو في سيرها أي: تسرع، وأصله: مَطِيوة، بوزن فَعِيلة، ثم أبدلت الواو ياءً، وأدغمت في الياء على حد الإبدال والإدغام في «سيّد» ينظر: لسان العرب، مادة: «م ط و»، وأوضح المسالك٤/ ٣٨٢..

همزة- على حدّ القلب في صحائف - والواو ياءً لتطرفها إثر كسرة، فصارت إلى: مَطَائِيُ، بهمزة مكسورة، بعدها ياء، قلبت الكسرة فتحة تخفيفًا، والياء ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصارت مطاءا، ثم قلبت الهمزة ياءً، فصارت: مَطَايا[1].

ثانيًا: قلب الهمزة العارضة في الجمع الأقصى واوًا:

تقلب الهمزة العارضة في الجمع الأقصى الذي على مثال مفاعل واوًا، إذا كانت لامه واوًا سالمةً في المفرد، وقبلها ألف ثالثة زائدة، مثل: إِدَاوة[2]، وأَدَاوَى، وهِراوة، وهَراوى، وأصل أَدَاوى: أَدَااو، بألفين، أولاهما ألف الجمع، وثانيتهما المدة الزائدة في المفرد، قلبت الثانية همزة، على حدّ قلبها في قَلائِد، فصار: أَدَائِو، ثمّ قُلبت الواو ياءً؛ لتطرفها بعد كسر، فصارت إلى: أدائِيُ، بهمزة مكسورة، بعدها ياء، قُلبت كسرة الهمزة فتحة، والياء ألفا، فصارت أداءا، اجتمع شبه ثلاث ألفات في الطرف فاستحق التخفيف، فأبدلت الهمزة واوًا، فصارت: أَدَاوَى، ؛ وإنما قلبت الهمزة هنا واوا؛ مراعاةً للمفرد؛ لأن الواو ظهرت فيه رابعة بعد ألف، فقصد مشاكلة الجمع لمفرده[3].

ويشير العلامة الرضي إلى علة تخفيف الهمزة العارضة في «فَعَائِل» بقلبها ياء في المواضع الثلاثة الأولى وقلبها واوا في نحو: حَمْراوانِ، مثنى حَمْرَاء، وهَرَاوَى جمع هِرَاوَة، فيقول: «اعلم أن الجمع الأقصى إذا كان آخره ياء ما قبلها همزة لا يخلو من أن يكون في مفرده ألف ثانية بعدها همزة أصلية كشَائِية من شَأَوْت[4]، أو منقلبة كشائية من شِئْتُ.....، أو ألف ثالثة بعدها واو كإِدَاوَة، وهِرَاوة، ...، أو لم يكن مفرده على شئ من هذه الأوجه: سواء كان لامه همزة كخطيئة، أو لم يكن كَبَلِيَّة فالأصل في جميع جُموع

١) ينظر: الخصائص لابن جني ٢/ ٣٤٤، والممتع ٢/ ٦٠٣

٢) الإداوة: إناء صغير من جلد يتخذ للماء، لسان العرب، مادة «أ د ا».

٣) ينظر: التكملة ص٢٦٥، والمنصف ص ٢٨٥، ولسان العرب، مادة: «أ د ا»، وشرح الألفية لابن مالك للمرادي ٢/ ٥١٨، وشذا العرف ص ١٩٩، والمنهج الصرفي في الإبدال الإعلال ص٣٧.

٤) شَأَوتُ القوم شأوا: سبقتهم والشَّأو: السبق، لسان العرب، مادة: «ش أ و».

هذه المفردات تخفيف الثقيلين وجوبًا، أعني الياء المكسور ما قبلها والهمزة، وذلك لكون الوزن وزن أقصى الجموع، وكون هذين الثقيلين في آخره الذي هو موضع التخفيف، وتخفيفهما بأن تقلب الياء ألفـًا، والكسرة قبلها فتحة، وتقلب الهمزة ياء.....، وإنّما قُلبت الهمزة ياء دون الواو لكونها أخف منها وأقرب مخرجًا إلى مخرج الهمزة منها، وإنما قلبت في نحو «حَمْرَاوَانِ» واوًا في الأغلب، لا ياء، طلبًا للاعتدال، لأن الياء قريبة من الألف، فكأن إيقاع الياء بين الألفين جمعٌ بين ثلاث ألفات، فاستريح من توالي الأمثال إلى الواو مع ثقلها، لخفة البناء، أو لعدم لزوم اكتناف الألفين للواو في المثنى، إذ ألف التثنية غير لازمة، فلا يلزم الواو العارضة بسببها، ولما لزمت ألف التثنية في (ثِنَايَان) بقيت الياء بحالها، وأما في الجمع الأقصى فلاتقلب واواً، لثقل البناء، ولزوم اكتناف الألفين.... وخولف الأصل المذكور في موضعين: أحدهما إذا كان في مفرده ألف بعده همزة نحو شائية من شَأَوْت أو من شِئْت، فتركت الهمزة والياء بحالهما، فقيل: هؤلاء الشَّوَائِي، مراعاة في الجمع للمفرد، .....، وثانيهما إذا كان في مفرده ألف ثالثة بعدها واو، نحو أَدَاوَى، وعَلاوى فقلبت الهمزة، لكن إلى الواو لا إلى الياء، لمراعاة المفرد أيضـًا »[1].

هذا ووقع بين المدرستين البصرية، والكوفية خلاف في وزن هذه الجموع أعني ما قلبت فيه الهمزة العارضة ياء أو واوا، وكانت لامها حرف علة أو همزة **فمذهب البصريين** أن وزنها فَعَائِل، كما هو وزن صَحَائف، فلا فرق بينهما؛ إذ المُعَلّ لا يختلف وزنه عن وزن نظيره من الصحيح ما دام لم يحذف منه شيء فوزن يَقُول، ويَكْتُب واحد هو يَفْعُل، وكذا قَال، وكَتَب وزنهما فَعَل، ومما يشهد لمذهبهم أن العرب نطقت بهذا الجمع في الشذوذ على صورة الصحيح، فقال بعضهم: «اللهم اغفر لي خطائِئي» – بتحقيق الهمزتين– والشذوذ في الكلمة يهدي إلى أصلها.

١) شرح الشافية للرضي ٣/ ٦٠، ٦١ بتصرف يسير.

فمذهب الكوفيين أن وزن هذه الجموع هو «فَعَالَى» حيث حذفت الزوائد في الجمع، ووقعت ألف الجمع ثالثة وزيد في آخره الألف المقصورة، وإذا اعترض عليهم بأنه لو كان وزن هذه الجموع كما قالوا لجُمعت (مَطيّة) على: مَطاوَى؛ لأن لام مفرده واو، وكانت (خَطيئة) تجمع على:خَطاءَى، لأن اللام همزة فقد أجابوا عن هذا بأن لام مَطَايا التي هي واو في الأصل إنما قلبت في الجمع ياء تبعا لقلبها في المفرد، وخَطَايَا جمع خَطِيّة بعد تخفيف همزته بقلبها ياء وإدغامها فيما قبلها(١).

ويمكن إجمال ما تقدم في الآتي: الجمع الأقصى الذي على فَعَائِل، وشبهه إذا كان بعد ألفه همزة عارضة، وكانت لامه حرف علة، أو همزة، وجب عمل تغييرين: أحدهما: إبدال كسرة الهمزة العارضة فتحة، وقلب اللام ألفًا، وبه تصير قَضائِئُ إلى قضاءا، فيجتمع في آخر الجمع ما يشبه ثلاث ألفات، وفي هذا ثقل يتطلب التخفيف، فيكون التغيير الآخر: إبدال الهمزة العارضة ياء إذا كانت لام الجمع ياء أصلية في المفرد، مثل: قضايا، أو منقلبة عن واو، مثل: مَطَايا، أو همزة، مثل: خَطَايا، وإبدالها واواً إذا كانت اللام واواً سالمة في المفرد، كهَرَاوَى، و هذه التغييرات بقلب حرف إلى آخر، وإبدال حركة بأخرى أثرها ظاهر في البنية، ونشأت عن اعتلال الطرف أو همزه، ودعا إليها طلب الخفة في الجمع الأقصى، وفي الطرف، وكلاهما محل التخفيف هذا على مذهب البصريين الذاهبين إلى عدم اختلاف وزن هذه الجموع عن نظائرها مما صحت فيها اللام، وأما على مذهب الكوفيين فتتمثل التغييرات في تجريد هذه الجموع من زوائدها، وزيادة الألف المقصورة في آخرها مما يجعل أبنيتها تختلف عن مثيلاتها من الصحيح .

١) ينظر: شرح الأشموني ٤/ ٢٩٣، والمنهج الصرفي في الإبدال والإعلال ص٣٩.

المطلب الثاني: الإعلال بالحذف

ويتضمن مسألتين:

- المسألة الأولى: حذف الحرف المتطرف والقريب منه قياسا.
- المسألة الثانية: حذف الحرف المتطرف سماعا.

المطلب الثاني: الإعلال بالحذف

المسألة الأولى

حذف الحرف المتطرف والقريب منه قياسا[1]

يُحذف كل من الحرف المتطرف، والقريب من الطَّرف حذفًا قياسيًا كثيرًا، ولا سيّما حين يكونا حرفي علة فممّا حذف فيه حرف العلة طَرفًا الفعل الماضي الناقص عند إسناده إلى واو الجماعة، مثل: سَعَوْا، ورَضُوا، فأصل سَعَوا: سَعَيُوا؛ قلبت الياء ألفًا لتحركها، وانفتاح ما قبلها، ثم حذفت تخلصًا من اجتماع الساكنين: الألف، وواو الضمير، وبقيت الفتحة دلالةً عليها، وأصل رَضُوا: رَضِيُوا- بعد قلب الواو ياء لتتطرفها إثر كسرة- ثم سكنت تخفيفًا، ثم حذفت للساكنين، وضُمَّت العين لمناسبة الواو.

ومنه حذف لام المضارع الناقص، والأمر منه إذا أسندا إلي واو الجماعة، مثل يَدْعُون، وادْعُوا، وكذلك عند إسنادهما إلي ياء المخاطبة، مثل تَدْعِين، وادْعِي، فأصل يَدْعُون: يَدْعُوُون، استثقلت الضمة علي لام الكلمة، فحذفت، ثم حذفت اللام للساكنين، وأصل تَدْعِين: تَدْعُوِين، حذفت الكسرة التي علي الواو، ثم الواو للساكنين، ثم قلبت ضمة العين كسرة لمناسبة الياء، والأمر كالمضارع في الإعلال[2].

---

١) الحذف القياسيّ – ويسمى الإعلالي أيضا- هو ما كان لعلة تصريفية غير التخفيف، كالتقاء الساكنين، والاستثقال، والوقف، والجزم وغيرها، فإن كان الحذف لغير عله تصريفية، بأن كان الباعث عليه التخفيف، كحذف لام يدٍ، ودمٍ فإنه يكون غيرقياسي ويسمى أيضًا حذفًا اعتباطيًّا ينظر: شرح الشافية للرضي ٣/ ٦٧، ٨٥، وشذا العرف ٢١٩.

٢) ينظر: الأمالي لابن الشجري تحقيق/ د. محمود محمد الطناحي ٢/ ١٥٣ ط- الخانجي سنة ١٤١٣هـ =١٩٩١م، وشرح الشافية ٢/ ٢٢٦- ٢٢٨، والأشباه والنظائر في النحو للسيوطي تحقيق: طه عبدالرءوف سعد ١/ ١٦٨ ط/ شركة الطباعة الفنية المتحدة سنة ١٣٩٥هـ= ١٩٧٥م، وشرح التفتازاني على مختصر التصريف العزي ص٣٤ ط/ مصطفى البابي الحلبي، وشذا العرف ص٦١، ٦٢، ٢٣٢، والمغني في تصريف الأفعال ص٢١٩ تأليف د/ محمد عبدالخالق عضيمة، ٢٢٢، ٢٣٢، ٢٣٣ ط/ دارالحديث، القاهرة، الثانية، سنة ١٤٢٠هـ= ١٩٩٩م.

ومن ذلك حذف لام المنقوص المنوّن رفعًا، وجرًا للتخلص من التقاء الساكنين: ياء المنقوص، والتنوين، مثل: قاضٍ، وكذلك عند جمعه جمع مذكر سالمًا، مثل قاضُون، والأصل: قاضِيُون، استثقلت الضمة علي الياء، فحذفت، ثم حذفت اللام للساكنين[1].

وممّا حذف بعض حروفه لقربه من الطرف:

الحذف في الفعل الماضي من مضاعف الثلاثي إذا أسند إلى ضمير الرفع المتحرك؛ لأنه يجب حينئذٍ فكُّ إدغامه؛ لأنه إنْ أُدغم اجتمع ساكنان؛ إذ تسكن عينه لأجل الإدغام، وتسكن لامه لأجل اتصال الضمير، ومع ترك الإدغام يجوز فيه ثلاثة أوجه: **الأول**: الإتمام- أي: إظهار المثلين، **والثاني**: حذف العين[2] بعد نقل حركتها إلى ما قبلها لبيان وزن الفعل، **الثالث**: حذف العين دون نقل حركتها، مثال ذلك «ظَلّ» إذا أسند إلى تاء الفاعل يجوز فيه: ظَلِلْتُ – بفتح الفاء وكسر العين – تامًّا، بإظهار اللامين دون حذف، وظِلْتُ، بحذف العين – أي: اللام الأولى- بعد نقل حركتها- الكسرة – إلى الفاء، وظَلْتُ، بحذف العين مع حركتها، وعلة الحذف اجتماع مثلين قريبين من الطرف لم يمكن تخفيفهما بالإدغام، فحسن حذف أحدهما تخفيفـًا[3]، وبالأوجه الثلاثة قُرئ: «ظلت» من قوله تعالى: ﴿ ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا لَّنُحَرِّقَنَّهُۥ ثُمَّ لَنَنسِفَنَّهُۥ فِى ٱلْيَمِّ نَسْفًا [4]﴾.

---

١) ينظر: شرح الملوكي ص ٣٤٩، ٣٥٠، وشرح الشافية للرضي ٣/ ٦٧، والتبيان في تصريف الأسماء ص١٢٩، وحذف الحرف في النحو والصرف تأليف أ.د السيد حسن البهوتي ص٣٦١، ط/ مطبعة الأمانة، سنة ١٤٠٧هـ= ١٩٨٧م.

٢) هذا ظاهر كلام سيبويه، ينظر: الكتاب ٤/ ٤٢٢، والممتع ٢/ ٦٦١، واختاره ابن مالك في: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق د/ محمد كامل بركات ص٣١٤، دار الكاتب العربي، ١٣٨٧هـ = ١٩٦٧م، واختارفي الكافية الشافية ٤/ ٢١٧٠ أن المحذوف لام الكلمة؛ لأن الثقل بها حصل.

٣) ينظر: الممتع ٢/ ٦٦١، وشرح الشافية للرضي٣/ ٢٤٥، والتصريح ٥/ ٤٧٠، ٤٧١، وتصريف الأفعال ص١٩٨.

٤) من الآية (٩٧) من سورة طه، قرأ عامة القراء(ظَلْت) بفتح الظاء وبعدها لام ساكنة، وابن مسعود وقتادة ويحيى بن يعمر، والمطوعي وغيرهم بكسر الظاء، وأبيّ بن كعب، والأعمش بخلاف عنه

فإذا كان مضاعف الثلاثي مضارعًا، مكسور العين، وأسند إلى نون النسوة، جاز فيه وجهان فقط: الإتمام، وحذف عينه بعد نقل حركتها إلى الفاء، تقول: النساء يَقْرِرْنَ [1] في البيوت، ويَقِرْنَ، وكذا الأمر منه، يقال: يا نساء اقْرِرْنَ في البيوت، وقِرْنَ، [2]، وبه قرأ الجمهور قوله تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ ﴾[3]، والباقون بفتحها[4]، وخُرِّجت قراءة الفتح على أنه أمر من: قَرِرْتُ – بكسر الراء الأولى- في المكان أَقَرّ به، بالفتح، من باب عَلِم، يَعلَم، وهي لغة فصيحة ثابتة، والأصل: اقْرَرْنَ، اجتمع مثلان، أولهما مفتوح، فنقلت فتحة العين إلى الفاء، فاستغني عن همزة الوصل لتحرك ما بعدها، فحذفت، وحذف أحد المثلين للساكنين، فصار: قَرْنَ، بوزن:فَلْنَ، أو: فَعْنَ، وهذا نادر لا يقاس عليه؛ لأن هذا الحذف إنّما هو لمكسور العين[5].

(ظللتَ) بفتح الظاء وبلامين بعدها أولاهما مكسورة ينظر: الدر المصون ٨/ ٩٨، وإتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر للشيخ/ أحمد محمد البنا الدمياطي تحقيق د / شعبان محمد إسماعيل ٢/ ٢٥٦، ط/ عالم الكتب، الأولى ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م. .،

١) القرار في المكان الاستقرار والثبوت فيه، يقال: قَرَرْتُ بالمكان أقِرّ، قراراً بالفتح في الماضي، والكسرفي المضارع، وبالكسرفي الماضي والفتح في المضارع، ينظر: القاموس المحيط مادة: «ق ر ر».

٢) ينظر: الكافية الشافية ٤/ ٢١٧٠، والتسهيل ٣١٤، وشرح الشافية للرضي ٣/ ٢٤٥، وشرح ألفية ابن مالك للمرادي ٢/ ٥٩٢ وشذا العرف ص٢٢٠، وينظر نماذج أخر لهذا الحذف في: المنصف ٢٤٨- ٢٥٥، والممتع ٢/ ٤٥٤- ٤٥٩، وحذف الحرف ٣٣٦-٣٣٨

٣) من الآية (٣٣) من سورة الأحزاب

٤) ينظر: النشرفي القراءات العشر لابن الجزري تحقيق أ/ علي محمد الضباع ٢/ ٣٤٨، ط/ المطبعة التجارية الكبرى.

٥) ينظر: شرح ألفية ابن مالك للمرادي ٢/ ٥٩٢، ٥٩٣، وذُكر لها وجهٌ آخر هو: أنها أمرٌ مِنْ قارَ يَقارُ كخَاف يخافُ إذا اجتمع. ومنه «القارَةُ» لاجتماعِها، فحُذِفت العين لالتقاء الساكنين فقيل: قَرْنَ كخَفْنَ. ووزنُه على هذا أيضاً فَلْن، ينظر: الدر المصون ٩/ ١٢١.

وأقول: تطرف الحرف، ووقوعه قريبًا من الطرف، يجعله عرضة للحذف القياسي كثيرًا مما يؤثر في بنية الكلمة، بحذف بعض أصولها، كما في حذف لام الماضي الناقص عند اتصاله بواو الجماعة، كدَعَوا، وقد يصاحبه تغيير الحركات، كما في رَضُوا، وكذلك في إسناد المضاعف إلى ضمير الرفع المتحرك، حيث يجوز حذف عينه بعد نقل حركتها إلى ما قبلها.

المسألة الثانية

حذف الحرف المتطرف سماعا

يحذف الحرف المتطرف كثيرًا حذفًا سماعيًا - أي: اعتباطًا - سواءً أكان حرف علة أم كان صحيحًا، فمن محذوف اللام، وهي حرف علة: أبٌ، وأخٌ، وحمٌ، فأصلها: أَبَوٌ، وأَخَوٌ، وحَمَوٌ، بوزن: فَعَل- بفتح الأول والثاني – ولامها واو، بدليل تثنيتها على: أَبَوَانِ، وأَخَوَانِ، وحَمَوَانِ، وهي مما كثر استعمالها محذوفةً لاماتها، ومع ذلك فالحذف فيها شاذٌّ؛ إذ القياس فيها قلب الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فكان يقال: أَبَا، وأَخَا، وحَمَا، ثم تحذف للساكنين، مثل: عَصًا، والداعي لهم إلى الحذف طلب الخفة في الطرف الذي هو محل التخفيف(١)

ومن محذوف اللام، وهي ياء: «يَدٌ»، وأصله: يَدْيٌ، بزنة: فَعْل- بفتح فسكون - يدل على ذلك قولهم في جمعه: أَيْدٍ، بسكون الياء، مثل أَفْرُخ، جمع فَرْخ، وأَكْلُب، جمع كَلْب، ويدل على أن اللام ياءٌ قولهم: «يَدَيْتُ إليه يَدًا» - أي: قدّمت له معروفًا - ولم يقولوا «يَدَوتُ»(٢).

---

١) ينظر: شرح الملوكي في التصريف ص٣٩٣- ٣٩٨، وشرح الشافية للرضي ٣/ ١٨٦، والممتع ٢/ ٦٢٣، ولسان العرب، مادة: «أ ب و»، و «أخ و»، و «ح م و»، والمساعد٤/ ٢٠٤، وحذف الحرف في النحو والصرف ص٣٨١.

٢) ينظر: سر صناعة الإعراب لابن جني ٢/ ٣٦١، ط/ دار الكتب العلمية – بيروت، سنة ١٤٢١هـ= ٢٠٠٠م، وشرح الملوكي٤٠٩، ٤١٠، والممتع ٢/ ٦٢٤، والمحكم لابن سيده تحقيق د.

ومن محذوف اللام، وهي حرف صحيح: «فَمٌ»، وأصله: فَوْهٌ، كفَوْز، عينه واو، ولامه هاء، يدل على ذلك أنّ تصغيره: فُوَيْه، وجمعه: أَفْوَاه، ووزن «فَوْه »: فَعْل – بفتح فسكون – وقعت الهاء طرفًا، وهي تشبه حروف المدّ واللين في خفائها، وقربها من مخرج الألف، فحذفت كما حذف حرف اللين من يَدٍ، ودَمٍ، وغَدٍ، وغيرها، ومثله في حذف الهاء شَاة، وعِضَة[1] – في إحدى اللغتين – فلمّا حذفت الهاء من «فَوْه» بقي الاسم على حرفين الثاني منهما واو، والأول مفتوح، فكان بقاؤه على حاله مؤديًا إلى قلب الواو ألفًا لتحركها، وانفتاح ما قبلها، ثم حذفها عند دخول التنوين للساكنين، كعَصًا، فيبقى الاسم المتمكن على حرف واحد، وهو لا نظير له، فلما أفضى بقاء الواو إلى هذا أبدلت منها الميم؛ لأنهاحرف صحيح لا يثقل عليه الحركات، كما أنّها من مخرج الواو؛ لأنّهما شفهيتان، وفيها غنّة تناسب لين الواو[2].

وأقول: التخفيف هو العلة الباعثة على حذف الحرف المتطرف سماعًا، ويكثر في حروف العلة، وما يشابهها، ويترتب على هذا تغيير في البنية بحذف بعض حروف الكلمة دون تعويض عن المحذوف مثل: أَبٍ، أو مع التعويض، مثل عِضَة، وقد ينشأ عنه إبدال حرف بآخر، كما في «فَمٍ»، ونحوه.

عبدالحكيم هنداوي، مادة: «ي د ي» ط/ دارالكتب العلمية – بيروت، سنة ٢٠٠٠م، ولسان العرب، مادة: «ي د ي»، وحذف الحرف في النحو والصرف ص ٣٨٢.

١) العضة: الكذب، والفرقة والقطعة، وأصله: عضهة، بزنة فعْلة – بكسر فسكون – لقولهم: جمل عاضه، إذا أكل العضة، أوعضوة، ثم حذفت اللام وعوض منها التاء ينظر: الممتع ٢/ ٦٢٥، ولسان العرب، مادة: «ع ض هـ»، والتصريح ١/ ٢٤٣.

٢) ينظر: الكتاب ٣/ ٣٦٥، ٤٥٣، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٨٩، وشرح التصريف للثمانيني تحقيق د. إبراهيم سليمان البعيمي ص٣٤٢- ٣٤٤، ط/ مكتبة الرشد، الأولى، سنة ١٤١٩هـ= ١٩٩٩م، وشرح الملوكي ص٢٨١، ٢٨٢، وشرح المفصل لابن يعيش١/ ٥٣، ١٠/ ٣٣، وتاج العروس للزبيدي، مادة: «ف و هـ»، وينظر نماذج أخرى لهذا الحذف في شرح الملوكي في التصريف ص٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤١٧، ٤٤٠.

الخاتمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فبعون من الله وتوفيقه تم الفراغ من عرض ودراسة مسائل: «تطرف الحرف وأثره في بنية الكلمة دراسة صرفية تحليلية» هذه الدراسة التي اعتمدت فيها على مصادر أصيلة، ومراجع متنوعة، وبذلت فيها جهدي بغية الوصول إلى الغاية المرجوة تبويبًا، وترتيبًا، وعرضًا، وتحليلًا، فإذا كنت قد وفقت لبلوغ المرام فلله الحمد والمنة، وإن كانت الأخري فحسبي أني اجتهدت.

وقد أسفرت الدراسة عن نتائج كثيرة، من أهمها ما يأتي:

أولًا: العلامات المتطرفة، واللاحقة للطرف، والتي يمتاز بها بناء عن بناء مصونة، ومحفوظة من التغييرما أمكن يتجلى ذلك في الإبقاء على ألفي التأنيث إذا كانتا رابعتين عند التصغير، وفتح ما بعد ياء التصغير لأجلهما، وكما في إيثار تخفيف نحو (طَيِّب)، بحذف يائه الثانية عند النسب، والإبقاء على ياء النسب، فيقال طَيْبِيّ.

ثانيًا: يتوسع أحيانًا في مدلول بعض المصطلحات، إذا اقتضاه المقال، مثل مصطلح التطرف الحُكْمي؛ إذ معناه: أن يقع بعد لام الكلمة شيء من الحروف الزائدة غير اللازمة، كالتاء في: (سَقّاءة)، لكنهم توسعوا في إطلاقه في بعض المواضع، فجعلوا منه ما كانت لامه واوا، قبلها كسرة، وبعدها حرف زائد غير لازم، وإن لزم، نحو: تُرَيْقِية مُصغَّر تَرْقُوة، أصله: تُرَيْقِوة، قلبت فيه الواو ياءً لتطرفها حُكْما بعد كسر، ولم يعتد بزيادة التاء بعدها، وإن كانت لازمة لثقل الواو، وحاجة الطرف إلى التخفيف.

ثالثًا: مراعاة التناسب، والتماثل مقصد معتبر في اللغة على مستوى البنية، يبدو ذلك واضحا في قلب الياء بعد الضمة واوًا، مثل: مُوقِن، وقلب الواو بعد الكسرة ياء، كمِيعاد،

وفي قلب الهمزة العارضة ياءً، في: (قَضايا) جمع (قضية)؛ لما بين الهمزة، والياء من التقارب في المخرج، وفي إيثار إبدالها واوًا في: (هَراوى)؛ ليحصل المشاكلة بينه وبين مفرده: (هِراوة).

رابعًا: تخفيف الطرف وما جاوره مقصد مهم لدى الواضع على المستوى الصرفي، وتتعدد طرق الوصول إليه فتكون بالحذف، أوالقلب، أو بهما معا، فمن الأول حذف عين مُضعّف الثلاثي أو لامه إذا أسند إلى ضمير رفع متحرك، ومن الثاني قلب الواو ياء في (رَضِيَ)، ومن الثالث حذف الياء الأولى من «أُمَيّة»، وقلب الثانية واوا عند النسب إليه، فيصير إلى: أُمَوِيّ.

خامسًا: التغيير في الأبنية قد يحدث بغية تخفيف الأطراف، وما جاورها، ومن هذا القبيل إبدال الضمة التي قبل الواو المتطرفة كسرة، ثم قلب الواو ياء، في: (أَدْلٍ)، جمع «دَلْو»، وإبدال الضمة في نحو:(بِيْض) جمع (أَبْيَض)كسرة لتسلم الياء من القلب واوًا لثقل الواو قبل الطرف الذي ينبغي أن يكون خفيفًا.

سادسًا: يحذف الحرف المتطرف، سواء أكان أصليًا، أم زائدا من أجل تصحيح البنية، من ذلك حذف الحرف الأخير من الخماسي المجرد عند تصغيره، وكذلك ألف التأنيث المقصورة خامسة، لأن بقاءهما يخل ببنية المُصغَّر، فتصغير (سَفَرْجَل): سُفَيْرِج، وسُفَيْرِيج، وتصغير(حُبَارى): حُبَيِّر، وحُبَيْرَى.

سابعًا: عُنيت اللغة بتحقيق التعادل، والتوازن بين الصيغ، من ذلك أنها أوجبت قلب الياء واوًا إذا كانت عينًا لـ (فُعْلَى) اسمًا، كـ«طُوبَى»، وأوجبت تصحيحها في (فُعْلَى) صفةً، مثل: «ضِيزَى»، كما قضت بوجوب قلب الواو المتطرفة ياءً في: (عِصِيّ) لثقل الجمع، وجوّزته في، مثل: (عُتُوّ) لخفة المفرد، وحكمت بإبدال الهمزة العارضة ياء في: «خَطايا»، وآثرت إبدالها واوا في: «حَمْرَاوانِ».

ثامنًا: يضعف الحرف بسبب تطرُّفه، وهو الأمر الذي يشجع على تغييره، ومن ثَمّ يؤثر في بنية الكلمة، ويقوى بتباعده من الطرف فيصح، ويسلم من التغيير، يتضح هذا في

إعلال الواو المتطرفة بقلبها ياء في: (التّسَامِي) وتصحيحها في: (عُنْفُوان)، وأما الحرف القريب من الطرف فيضعف بالسكون، فيطرأ عليه التغيير، ويتقوى بالحركة فيتحصن من التغيير، ويظهر ذلك في قلب الواو ياء وإدغامها في ياء التصغير في: (عُجيّز) مُصغَّر(عَجُوز)، وتصحيحها في: (جُدَيْوِل)، تصغير (جَدْوَل).

تاسعًا: المحافظة على البناء الصرفي من الأمور المهمة التي حرص عليها الواضع، وعُنِي بها أيّما عناية، يظهر هذا جليا في إبدال الياء واوا في «مُوقِن» اسم الفاعِل من «أَيْقَن»، والتخلي عن التخفيف بإبدال الضمة قبلها كسرة لتسلم، وذلك لبعد الياء عن الطرف الذي هو محل التخفيف، وحفاظا على الوزن، وللغرض نفسه لم يُعَلّ الفعل «يَدْنُو»، كما أُعِل الاسم «التَّدَانِي»، بل ترك بحاله، فلم يُبدَل ضم عينه كسرا، وصحت لامه فلم تقلب ياء محافظةً على الصيغة.

عاشرًا: حرف العلة الواقع طَرفًا، أو قريبًا منه كثيرا ما يعتريه التغيير، الذي ينشأ عنه التأثير في البنية، وأن نصيبه من ذلك يفوق كثيرا نصيب الحرف الصحيح، فباب الإعلال في جُلّ مسائله يقوم على التغييرات التيي تطرأ على حرف العلة المتطرف، والقريب من الطرف، وما يشابهه، كالهمزة، والهاء.

المراجع والمصادر

١) أبنية الصرف في كتاب سيبويه للدكتورة / خديجة الحديثي، منشورات مكتبة النهضة، بغداد.

٢) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان تحقيق د: رجب عثمان، ط/ : مكتبة الخانجي بالقاهرة، الأولى، سنة ١٤١٨ هـ = ١٩٩٨ م

٣) الأشباه والنظائر في النحو لجلال الدين السيوطي تحقيق أ/ طه عبدالرؤوف سعد ط / شركة الطباعة الفنية المتحدة، سنة ١٣٩٥هـ = ١٩٧٥م.

٤) الانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولاد تحقيق د. زهيرعبدالمحسن سلطان، ط/ مؤسسة الرسالة: الأولى، ١٤١٦ هـ = م.١٩٩٦

٥) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام تحقيق الشيخ/ محمد محيي الدين عبدالحميد، ط/ المكتبة العصرية- بيروت.

٦) إيجاز التعريف في علم التصريف لابن مالك تحقيق أ/ محمد المهدي عبدالحي، ط/ الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة سنة ٢٠٠٢م.

٧) تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي، ط/ المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت، سنة ١٤٢٢ه =٢٠٠١م.

٨) تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري، ط/ دار إحياء التراث العربي، الأولى، سنة ١٤١٩هـ = ١٩٩٩م.

٩) التبيان في تصريف الأسماء تأليف أ / أحمد حسن كحيل، ط/ الخامسة سنة ١٣٩٣هـ = ١٩٧٣م.

١٠) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، تحقيق د/ محمد كامل بركات، نشر دار الكاتب العربي، سنة ١٣٨٧هـ = ١٩٦٧م.

١١) التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري، تحقيق د/ عبدالفتاح بحيري إبراهيم، ط/ سنة ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م.

١٢) التكملة لأبي علي الفارسي تحقيق د. حسن شاذلي فرهود، نشر عمادة شئون المكتبات بالرياض.

١٣) تهذيب اللغة للأزهري تحقيق أ/ محمد عوض مرعب، ط/ دار إحياء التراث العربي بيروت، الأولى سنة ١٤١٤هـ = ١٩٩٣م.

١٤) حذف الحرف في النحو والصرف تأليف أ.د السيد حسن حامد عبدالحميد البهوتي، ط/ مطبعة الأمانة، سنة ١٤٠٧ه ـ= ١٩٨٧م.

١٥) الخصائص لابن جني تحقيق أ/ محمد علي النجار، ط/ المكتبة العلمية

١٦) الدر المصون للسمين الحلبي، تحقيق د. أحمد الخراط، ط/ دار القلم، دمشق.

١٧) سر صناعة الإعراب لابن جني ط/ دار الكتب العلمية – بيروت، سنة ١٤٢١هـ= ٢٠٠٠م.

١٨) شذا العرف في فن الصرف تأليف الشيخ/ أحمد الحملاوي، تحقيق أ.د/ حسني عبدالجليل يوسف، ط/ مكتبة الآداب.

١٩) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق أ/ محمد باسل عيون السود، ط/ الأولى، دار الكتب العلمية ـ بيروت سنة ١٤٢٠هـ= ٢٠٠٠م.

٢٠) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه حاشية الصبان ط/ دار إحياء الكتب العربية،.

٢١) شرح الألفية لابن مالك، تأليف الحسن بن أم قاسم المرادي تحقيق، د. فخر الدين قباوة ط/ مكتبة دار المعارف، بيروت ـ الأولى سنة ١٤٣٨ هـ = ٢٠٠٧م.

٢٢) شرح تصريف ابن مالك لابن إياز، تحقيق د. محمد السيد متولي البغدادي، ط/ مطبعة الأمانة، الأولى، سنة ١٤٠٧ه ـ= ١٩٨٧م.

٢٣) شرح التصريف للثمانيني تحقيق د. إبراهيم سليمان البعيمي ط/ مكتبة الرشد، الأولى، سنة ١٤١٩هـ.

٢٤) شرح التفتازاني على مختصر التصريف العزي، ط/ مصطفى البابي الحلبي.

٢٥) شرح شافية ابن الحاجب للرضي تحقيق الشيخ/ محمد محي الدين عبدالحميد، وآخرين، ط/ دارالكتب العلمية، بيروت، سنة ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.

٢٦) شرح شافية ابن الحاجب لركن الدين الاستراباذي تحقيق د. عبدالمقصود محمد عبدالمقصود، ط/ مكتبة الثقافة الدينية، الأولي، سنة ١٤٢٥ هـ = ٢٠٠٤م.

٢٧) شرح كتاب سيبويه للسيرافي تحقيق أ/ أحمد حسن مهدلي، ط/ الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت سنة ٢٠٠٨م.

٢٨) شرح المفصل لابن يعيش، ط/ مكتبة المتنبي، القاهرة.

٢٩) شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش، تحقيق د. فخرالدين قباوه، ط/ المكتبة العربية بحلب، الأولى سنة١٣٩٣هـ = ١٩٧٣م.

٣٠) القاموس المحيط للفيروزآبادي تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، ط: مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان – الثانية سنة ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م

٣١) الكتاب لسيبويه، تحقيق أ / عبدالسلام محمد هارون، ط/ دار الجيل، بيروت، الأولى.

٣٢) لسان العرب لابن منظور، ط/ دار صادر، بيروت، الثالثة، سنة ١٤١٤هـ = ١٩٩٤م.

٣٣) المحكم لابن سيده تحقيق د. عبدالحكيم هنداوي، ط/ دارالكتب العلمية – بيروت، سنة ٢٠٠٠م.

٣٤) المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل تحقيق د/ محمد كامل بركات ١/ ٦١، ٦٢، ط/ دار الفكر دمشق، الأولى سنة ١٤٠٥هـ..

٣٥) المغني في تصريف الأفعال تأليف د/ محمد عبدالخالق عضيمة، ط/ دارالحديث، القاهرة، الثانية، سنة ١٤٢٠هـ= ١٩٩٩م.

٣٦) المفتاح في الصرف لعبدالقاهر الجرجاني، تحقيق الدكتور/ علي توفيق الحَمَد، ط/ مؤسسة الرسالة، بيروت، الأولى سنة ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧م.

٣٧) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي، تحقيق/ أد. محمد إبراهيم البنا، وآخرين ط: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط: الأولى، سنة ١٤٢٨ هـ = ٢٠٠٧م.

٣٨) مقاييس اللغة لابن فارس تحقيق أ / عبد السلام محمد هارون، ط/ دار الفكر، سنة ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

٣٩) المقتضب لأبي العباس المبرد تحقيق أ/ محمد عبدالخالق عضيمة، ط/ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٤١٥ه= ١٩٩٤م.

٤٠) المقصور والممدود لأبي علي القالي تحقيق: د. أحمد عبد المجيد هريدي، ط: مكتبة الخانجي – الأولى، ١٤١٩ هـ =١٩٩٩ م.

٤١) المقصور والممدود لابن ولاد، تحقيق: بولس برونله، ط/: مطبعة ليدن، سنة١٩٠٠ م.

٤٢) الممتع في التصريف لابن عصفور تحقيق د. فخر الدين قباوة، ط/ دار الآفاق الجديدة، بيروت، الرابعة سنة ١٣٩٩ه = ١٩٧٩م.

٤٣) المنصف شرح تصريف المازني لابن جني تحقيق أ/ محمد عطا، ط/ دار الكتب العلمية ـ بيروت سنة١٤١٩هـ = ١٩٩٩م.

٤٤) المنهج الصرفي في الإبدال والإعلال والتعويض والتقاء الساكنين والإدغام تأليف الدكتور/ إبراهيم عبدالرازق البسيوني، ط/ مؤسسة الرسالة.

٤٥) الموجز في النحو لابن السراج تحقيق د/ مصطفى الشويمي، وآخر، ط/ مؤسسة بدران، بيروت.

٤٦) نزهة الطرف في علم الصرف لابن هشام تحقيق د/ أحمد عبدالمجيد هريدي، ط/ مكتبة الزهراء، القاهرة سنة١٤١٠هـ= ١٩٩٠م.

٤٧) نزهة الطرف في علم الصرف للميداني شرح ودراسة د/ يسرية محمد إبراهيم، ط/ الأولى.

٤٨) النشرفي القراءات العشر لابن الجزري تحقيق أ/ علي محمد الضباع، ط/ المطبعة التجارية الكبرى.

٤٩) همع الهوامع للسيوطي تحقيق أ/ أحمد شمس الدين، ط/ دار الكتب العلمية – بيروت، الأولى سنة ١٤١٨ه = ١٩٩٨م.